

12 March 2013

Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٨٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة سوجاتا ميهتا (الهند)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-60698 060514 050215



* 1 4 6 0 6 9 8 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٨٢ لمؤتمر نزع السلاح. واحتفالاً باليوم الدولي للمرأة الذي صادف يوم الجمعة الماضي ٨ آذار/مارس، سنستمع إلى السيدة بياتريس فيهن، وهي ممثلة للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية التي ستتكمّل في مؤتمر نزع السلاح عن نزع السلاح من منظور منظمتها.

السيدة فيهن (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أشكركم على دعوة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

فالיום الدولي للمرأة هو فرصة تغتنمها الرابطة، مع غيرها من المنظمات النسائية من جميع أنحاء العالم، لتسليط الضوء على ما تتعرض له المرأة كل يوم من ظلم وتمييز. وقد أكدت الرابطة منذ عام ١٩١٥ الصلة التي تربط بين حقوق المرأة والإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة والعنف المسلح.

وبعد أيام قليلة، ستجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كلها في نيويورك من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة للاتفاق على أول معاهدة دولية متعددة الأطراف لتجارة الأسلحة في العالم. وتشارك الرابطة منذ عام ٢٠٠٦ في عملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة لمساندة وضع أداة دولية من شأنها منع نقل الأسلحة عندما يكون من المحتمل أن تستخدم في أفعال تنتهك القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان أو تقوض دعائم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ويوم أمس، ركزت حلقتنا الدراسية السنوية لليوم الدولي للمرأة على إدراج معيار في معاهدة تجارة الأسلحة يقضي بمنع تجارة الأسلحة عندما يكون من المحتمل استخدامها لتيسير العنف القائم على نوع الجنس.

وأصبح الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس تشكل بصورة متنامية تكتيكياً متعمداً للإرهاب أثناء الحرب وفي أوضاع النزاع الأخرى، وكثيراً ما يؤججه ازدياد وجود الأسلحة. وعلى سبيل المثال، تعرضت أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً للاغتصاب في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعني ذلك اغتصاب ١ ١٥٢ امرأة كل يوم و ٤٨ امرأة كل ساعة و ٤ نساء كل خمس دقائق. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال مبيعات الأسلحة إلى هذا البلد مستمرة مع توريد مجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من معدات.

وتعاني المرأة في جميع أنحاء العالم من انتهاكات مختلفة وجسيمة بسبب انتشار الأسلحة وسوء استخدامها، والآثار الطويلة الأمد للنزاع المسلح.

ولذلك، ندعو جميع الدول التي ستشارك في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة إلى التأكد من أن المعاهدة تتضمن إشارة قوية إلى العنف القائم على نوع الجنس، وهي إشارة

لا تخل بالقانون الدولي القائم وتضع العنف القائم على نوع الجنس في مصاف معايير أخرى، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونرغب في أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة قوية بشأن هذه المسألة. ونريدها أن تكون أداة موثوقة للتصدي لتأثير مبيعات الأسلحة على المرأة في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تستند المعاهدة إلى مجموعة القوانين الدولية المتنامية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وأن تسهم فيها.

ولذلك فأنا أحثكم اليوم جميعاً على دعم إبرام معاهدة قوية لتجارة الأسلحة من شأنها أن توقف عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى أماكن يحتمل إلى حد كبير أن تستخدم فيها لتيسير أفعال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

وكان المنظور الإنساني الملازم لطلب إبرام معاهدة دولية فعالة لتجارة الأسلحة أيضاً في صميم المناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي في أوصلو بشأن الأسلحة النووية. حيث اجتمعت مائة وسبع وعشرون دولة، إلى جانب الكثير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، للوقوف على الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية ومناقشتها. وسيكون لهذه المناقشة دور أساسي في وضع إطار جديد للخطاب المتعلق بالأسلحة النووية، مع التركيز على الآثار الإنسانية المباشرة المترتبة على استخدامها عوضاً عن التركيز على أساطير أهميتها بالنسبة إلى أمن الدولة.

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية لهذا المؤتمر، التي سلط الضوء عليها وزير خارجية النرويج في موجزه الختامي، في أنه لا يمكن لأية دولة أو هيئة دولية، أن تتصدى بشكل ملائم لحالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن انفجار الأسلحة النووية وأن الأسلحة النووية أثبتت أنها تحدث آثاراً مدمرة مباشرة وطويلة الأمد، وأن تلك الآثار لن تتوقف عند الحدود الوطنية وسيكون لها تأثير إقليمي وعالمي.

ويتعارض النهج الإنساني إزاء الأسلحة النووية مع أساس حيازة الأسلحة النووية. وهو يقوض أي حافز على الانتشار ويشجع على نزع ترسانات الأسلحة الحالية، وينبغي أن يكون ذلك لفائدة جميع الدول في كافة أنحاء العالم. ولذلك، فإننا نرحب بإعلان المكسيك أنها ستستضيف مؤتمر المتابعة بغية تعميق فهم المجتمع الدولي لهذه الأسلحة المرعبة.

وتسلم هذه المبادرة بأن على البلدان الخالية من الأسلحة النووية أن تؤدي دوراً هاماً وتبرز الحاجة إلى تدابير وقائية. ونحن نتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة مع جميع الدول والمنظمات في محافل نزع السلاح التقليدية وفي المكسيك على حد سواء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة فيهن على بيانها المناسب التوقيت والباعث على التفكير. ومنتقل الآن إلى جدول الأعمال العادي لمؤتمر نزع السلاح. وتخصص الجلسة العامة اليوم لتبادل الآراء حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية

والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيكون المتحدث الأول في قائمة اليوم أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وسيلقي الكلمة السيد أندراس كوس.

السيد كوس (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان التالية هذا الإعلان: أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، آيسلندا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جورجيا، صربيا، الجبل الأسود، كرواتيا.

لقد كررنا عدة مرات في بياناتنا السابقة بشأن هذه المسألة قولنا إن الشروع الفوري في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، بالاستناد إلى الوثيقة CD/1299 وإلى الولاية الواردة فيها والمشار إليها لاحقاً في الوثيقة CD/1864، واختتام هذه المفاوضات في وقت مبكر، لا يزال يشكل أولوية للاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أشدد على أن بدء هذه المفاوضات واختتامها يشكل أمراً ملحاً وهاماً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ويشكل إبرام معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية لإيجاد عالم أكثر أمناً ولتهيئة الظروف الملائمة لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار. ومن المنطقي أن تكون اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة الصك المقبل المتعدد الأطراف الذي يجري التفاوض بشأنه في مجال نزع السلاح النووي كتكملة لمعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن المخاوف الأمنية الوطنية، وهي أمر مشروع، يمكن بل ويجب أن تُعالج كجزء من عملية التفاوض وليس كأحد الشروط المسبقة. ونعتقد أيضاً أن تدابير بناء الثقة يمكن اتخاذها على الفور ودون حاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. وذلك هو منطلق دعوتنا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والالتزام بذلك.

وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتمثل الآلية التي أنشئت بموجب هذا القرار عاملاً مفيداً يسهم في مساعدة مؤتمر نزع السلاح دون تقويض سلطته ودوره الرئيسي في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى ألمانيا وهولندا على تنظيم اجتماعين مفيدتين للخبراء التقنيين في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن موضوع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل دعم بدء المفاوضات مبكراً في إطار مؤتمر نزع السلاح. فقد أسهمت تلك الاجتماعات في زيادة معرفتنا وفهمنا للمسائل التقنية.

ويؤدي المؤتمر، وفقاً لولايته، دوراً حاسماً في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ويتوقف على جميع الدول الأعضاء أمر استعادة الدور المركزي الذي يمكن أن يضطلع به المؤتمر في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. وتحمل جميعاً مسؤولية تمكين المؤتمر من أداء مهمته وفقاً لولايته. ولا تزال حالة الجمود المستمر التي يشهدها مبعث قلق شديد. وفي هذا السياق، لا نزال نحث الدول المتبقية على الانضمام إلى توافق الآراء المتعلق باعتماد برنامج عمل سيؤدي إلى جملة أمور منها إتاحة إمكانية إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة في مناقشات مواضيعية بشأن جميع المسائل الجوهرية الأخرى الواردة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيدة الرئيسة، نحن نتطلع تمثيلاً مع التزامنا بالعمل مع المجتمع المدني إلى تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وبالتالي تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، نرحب اليوم بكلمة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية أمام المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الأوروبي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير فاليم غيريرو، الممثل الدائم للبرازيل الذي سيتكلم بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

السيد ويليام غيريرو (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أتشرف بأخذ الكلمة باسم الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

ونود تهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل الذي طال انتظاره، واستئناف العمل الموضوعي في المؤتمر. ونرغب في الترحيب بمشاركة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في أعمال المؤتمر والاعتراف بأهمية مساهمة المجتمع المدني في تعزيز قضية نزع السلاح النووي. كما نود ونحن نحتفل باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، أن نسلم بالدور الهام الذي يمكن للمرأة أن تضطلع به في مجال نزع السلاح، والحاجة إلى المساواة وزيادة المشاركة في أنشطتنا.

ولا يخفى على أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن ائتلاف البرنامج الجديد، هو مجموعة أقاليمية أنشئت في عام ١٩٩٨ لتعزيز قضية نزع السلاح النووي. وعمل الائتلاف جاهداً منذ إنشائه من أجل تعزيز تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ولا يزال هدفنا الأساسي هو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ولقد أحرز تقدم كبير لتعزيز قاعدة عدم الانتشار، إلا أن هدف نزع السلاح النووي لا يزال أمراً بعيد المنال.

وتؤمن بلداننا إيماناً قوياً بأن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو القضاء عليها قضاء تاماً. وحتى يتحقق هذا الهدف، نؤكد من جديد أيضاً الحق المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن تحصل على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نواصل تأكيد أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يتم في ظل رقابة دولية فعالة وأن يستند إلى مبادئ الشفافية والتحقق والارجعة.

ويتيح عام ٢٠١٣ الفرصة لإحراز تقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون التركيز على نزع السلاح النووي، على النحو الذي تثبته سلسلة الاجتماعات الهامة التي ستعقد هذا العام، شاهداً على الرأي الغالب للمجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة إحراز تقدم عاجل من أجل المضي قدماً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويتيح كل من اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، وكذلك مؤتمر نزع السلاح، الفرص اللازمة لتسريع إحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي. وإضافة إلى ذلك، استضافت النرويج مؤتمراً دولياً بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، بهدف زيادة تحسين فهم العواقب الكارثية للأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن تعتنم جميع الدول هذه الفرص المتاحة من أجل تحقيق المسعى المشترك المتمثل في تخليص عالمنا بشكل دائم من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية.

وسوف تستضيف جنيف في الشهر القادم الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. ويتطلع ائتلاف البرنامج الجديد إلى الإسهام بصورة بناءة في هذا الاجتماع والعمل مع جميع الأطراف بغية التوصل إلى نتيجة مثمرة.

إن خطة العمل التي انبثقت عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ لم تكرر تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بتحقيق إزالة ترساناتها النووية إزالة تامة فحسب، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل جددت أيضاً التزام تلك الدول بتسريع وتيرة تقدم الخطوات المتفق عليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ للمضي قدماً بتنفيذ المادة السادسة. كما دعا المؤتمر جميع الدول الأطراف إلى بذل جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى المعاهدة، والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة. وينبغي تنفيذ المخطط الأولي الوارد في خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك النقاط الواردة في الإجراء ٥، على سبيل الأولوية، ونحن نتطلع، في هذا الصدد، إلى تلقي تقارير عن التعجيل بتنفيذ هذه الالتزامات.

وريشما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، يرى ائتلاف البرنامج الجديد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل وسيلة قيمة لتعزيز السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي، وتعزيز جهود منع الانتشار النووي والإسهام في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومن دواعي سرورنا أن الغالبية العظمى من بلدان العالم تشكل جزءاً من هذه المناطق، ونحن نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق دون شك فوائد كبيرة ليس على نطاق المنطقة فحسب، بل على نطاق أوسع أيضاً. ويشكل قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط عنصراً أساسياً من عناصر نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها ويمثل الأساس لتمديد الاتفاقية إلى أجل غير مسمى دون تصويت. ويحتل القرار مكاناً هاماً في الهيكل العام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويظل سارياً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ونأسف لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ على النحو المتفق عليه في خطة العمل لعام ٢٠١٠. ويجب بذل جميع الجهود في سبيل عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير. ونشيد بالجهود الجارية التي يبذلها ميسر المؤتمر جاكو لاجافا. ونعترف بمجدية دول المنطقة في التعامل مع هذا المسعى. وندعو الميسر والجهات المشاركة في عقد المؤتمر والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى مساعدة دول المنطقة بأي شكل من الأشكال في هذا المسعى الهام.

فلا يمكن للسعي وراء الأسلحة النووية ولا الإبقاء عليها تعزيز الأمن الإقليمي أو الدولي. ويدين ائتلاف البرنامج الجديد بقوة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير التي تشكل انتهاكاً للالتزامات بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المحادثات السداسية الأطراف، بما في ذلك تلك الواردة في بيان أيلول/سبتمبر المشترك لعام ٢٠٠٥، والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية، والعودة دون إبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع جميع مرافقها النووية تحت نظام تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية.

ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي المعاهدة الأخيرة التي جرى التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، مسألة هامة غير محسومة يلزم على الفور إحراز مزيد من التقدم بشأنها. وتشكل المعاهدة عنصراً أساسياً من عناصر النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، مما يرفع العتبة المحددة لحيازة الأسلحة النووية، ويحول دون حدوث سباق تسلح نوعي، ويحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن القومي. ومن شأن

دخول المعاهدة حيز النفاذ أن يعزز أيضاً الثقة في نظام الأمن الدولي من خلال إنشاء آلية فعالة للتحقق.

إن استمرار تحديث الترسنات النووية وتطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الموارد الضخمة المخصصة لهذا الغرض، يتعارض مع التعهدات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونحث الدول على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض نص وروح صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة وتحقيق عالميتها. ونحث جميع الحكومات أيضاً على اتباع سياسات تتوافق تماماً مع هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

إن عدم الوفاء بأي اتفاق أو تعهد يتم التوصل إليه في مؤتمرات الاستعراض يقلل من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويقوض الثقة بين الدول الأطراف. وبناء على ذلك، تقع على عاتق جميع الدول الأطراف مسؤولية تحمل الالتزامات المحددة لها فيما يتعلق بكفالة التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ولم يعد من المعقول أن تُصاب مسألة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي بالفتور. ولتكن سنة ٢٠١٣ السنة التي ينبغي فيها البدء بجدية في القضاء نهائياً على استمرار خطر التدمير الشامل المحدق بالبشرية. واقتلاف البرنامج الجديد على استعداد للاضطلاع بدوره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه وعباراته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد جيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على ما أبديتموه من التزام وتفان خلال فترة رئاستكم في الأسابيع الماضية. وأعرب عن تقديري الخاص لمشاوراتكم مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، وهي لفترة جديدة بالثناء وممارسة للشفافية قمتم بها بمبادرة شخصية وليس بموجب النظام الداخلي. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلونها أنتم وفريقكم، لا يزال يتعين علينا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ولم يتمكن سلفكم، السفير ديكاني أيضاً من تحقيق ذلك على الرغم من نهجه المثالي الذي أظهر فيه القدر المناسب تماماً من الابتكار والمرونة. ومع تلك الانتكاسة أضعنا على هذا المحفل فرصة جديدة للاضطلاع بالولاية التي تأسس من أجلها، وهي التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، سأعرض عليكم بإيجاز دون مزيد من التأخير العناصر الرئيسية لموقف بلدي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود عرضاً أن أعتذر إلى السادة أعضاء الوفود الموقرين لأني سأكتفي مرة أخرى بعرض موقفنا وهو ممل إلى درجة تجعلني أفضل عليه كثيراً أن نبدأ بالمفاوضات، صدقوني.

وترى إسبانيا أن ولاية شانون، والنموذج الوارد في الوثيقة CD/1864، لا يزالان يقدمان إطاراً صالحاً للمفاوضات. ومن المفيد القول مجدداً وإن كان قد قيل ألف مرة في هذه القاعة، إن المادة ٣٠ من النظام الداخلي تنص على الخيار المتاح لجميع الوفود بطرح أي موضوع تراه مهماً، بينما تنص المادة ١٨ على أمر قد يجده وفد بلدي مؤسفاً لكن البعض الآخر يراه ميزة كبرى لهذا المحفل، ألا وهو القدرة على وقف المفاوضات في أية مرحلة. وسيكون من الصعب مع هذه الضمانات القائمة فهم سبب رفض بعض الأطراف إجراء مفاوضات بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهذه قضية لا يمكن تأجيلها، بغض النظر عما إذا كانت هي الخطوة المنطقية المقبلة. وفيما يتعلق بالثالوث الخاص بالتعريف والنطاق والتحقق، يود وفد بلدي أن يتجنب الأخذ بنهج الحدود القصوى التي كثيراً ما تجعل المؤتمر رهينة لها.

ونحن نرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتضمن تعاريف لثلاثة جوانب على الأقل وهي المواد الانشطارية وإنتاج المواد الانشطارية، ومصانع الإنتاج. وينبغي أن يكون تعريف المواد الانشطارية ضيقاً بما يكفي للسماح بتنفيذ نظام فعال للتحقق يتسم بالمرونة الكافية لجعل المعاهدة فعالة على مدى فترة طويلة. وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، وانطلاقاً من افتراض أن المعاهدة ينبغي أن تنطوي على التزامات بمجرد دخولها حيز النفاذ، فإن وفدي بلدي يعتقد أن المناقشات ينبغي أن تجري دون تأخير بشأن المواد الانشطارية التي تم إنتاجها بالفعل. وهذا يتطلب مرونة من جميع الأطراف، الأمر الذي، كما سبق أن قلنا، يمكن أن يكون في إطار ولاية شانون، والنظام الداخلي للمؤتمر.

وفي رأينا أن إنشاء إطار عمل من أجل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة هو أكبر التحديات التي سيواجهها المفاوضون في المستقبل وفقاً لعبارات ولاية شانون. وينبغي ألا نؤجل التصدي لهذا التحدي بانتظار إبرام بروتوكول في المستقبل، بل ينبغي عوضاً عن ذلك أن ندرجه في صلب المعاهدة. ويقدم نظام التحقق الحالي بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية نقطة مرجعية سارية المفعول، على الرغم من أنه ينبغي تكييفه مع الخصائص المحددة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويرى وفدي بلدي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن تتناول هذه المهمة الجديدة، بالنظر إلى خبرتها في مجال التحقق.

وأخيراً، فإن وفد بلدي يؤيد إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تظل سارية إلى أجل غير مسمى. وينبغي أن تعزز شروط دخولها حيز النفاذ إدماج جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولكن ينبغي ألا يشكل عدم انضمام أقلية إلى المعاهدة تحت أي ظرف من الظروف عائقاً أمام دخولها حيز النفاذ. وإضافة إلى ذلك، نحن نؤيد وجود آلية محدودة للتنازل من شأنها أن تشتت على الدولة التي ستتنازل توضيح أسباب اتخاذ هذا الإجراء الصارم وأن تمنح الدول الأطراف الأخرى الوقت الكافي للرد على الوجه المناسب.

وأود أن أحتتم بالإشارة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي سيبدأ اجتماعاته في جنيف في عام ٢٠١٤. وسيوفر هذا المحفل فرصة جديدة لمقارنة الأفكار المتعلقة بالموضوع الذي نتناوله أو بالأحرى ينبغي تناوله في مؤتمر نزع السلاح. ويرى البعض أن هذه المبادرة تشكل تجاوزاً لاحتكار المؤتمر للمفاوضات. ويرى وفدي بلدي أن ما يهدد المؤتمر حقيقة هو الشلل الذي استمر لفترة أطول مما هو معقول وعلى نحو لا يهدد سلطته التفاوضية فحسب، بل وحتى بقائه.

وأؤكد لكم، السيدة الرئيسة، أن وفد إسبانيا يؤيد بقوة أي جهد أو مبادرة من شأنها أن تساعد على استئناف التفاوض في المؤتمر على صكوك متعددة الأطراف ويمكن أن يساعدنا فريق الخبراء على بلوغ ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة غولبرغ (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يعرف الجميع جيداً ما تبذله كندا من جهود لبدء المفاوضات في هذه الهيئة بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولدينا شعور قوي بأن هذه المعاهدة من شأنها أن تمثل إسهاماً مفيداً في الجهود المبذولة من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على حد سواء. وسوف تستجيب أيضاً إلى الالتزام الذي عقده ١٨٩ دولة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأكثرية الموجودة في هذه القاعة، بتنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وأعربت كندا في مناسبات عديدة عن آرائها الجوهرية بشأن المعاهدة، وبصفة خاصة في مناسبتين خلال العام الماضي في هذا المؤتمر، بما في ذلك الدعوة التي وجهناها إلى هذه الهيئة من أجل الشروع في مفاوضات على وجه السرعة. ولقد قدمنا العديد من المقترحات لمعالجة عناصر ملموسة في المعاهدة، بما في ذلك الخيارات المتاحة لمعالجة كل من النطاق والتحقق. ونحن نعتزم الاستناد إلى تلك المقترحات في هذا العام في معرض استجابتنا لدعوة الأمين العام الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن جوانب المعاهدة. وما من شك في أن القضايا موضع النظر شائكة. وبالتالي، فإن المفاوضات لن تكون سهلة، وسوف تتطلب التوافق والمرونة من جميع الأطراف. وعلى هذا النحو، فإن من المؤسف أن يتعذر علينا التحلي بالمرونة للسماح ببدء المفاوضات. والمفاوضات هي السبيل الوحيد لحل هذه القضايا، بما في ذلك ما يتعلق بالنطاق. وعلى النحو الذي ذكره ممثل إسبانيا لتوه، وعلق عليه ممثل نيجيريا أيضاً ببلاغة قبل أسبوعين، لقد ابتعد استخدام دور توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح عن غرضه الأصلي وهو حماية المصالح الأمنية الوطنية للدولة في التفاوض. وإن الأخذ بنهج "كل شيء أو لا شيء" في المفاوضات

لن يكفل استمرار وضع هذه الهيئة في مأزق فحسب بل سيحول دون إحراز تقدم حقيقي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف.

وقد استُرت كندا المفاوضات المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي اعتمد بتأييد واسع من ١٦٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمثل هذا القرار التزاماً مشتركاً بدفع العمل صوب التفاوض في نهاية المطاف على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى.

ويقدم القرار نهجاً متوازناً وإن كان براغماتياً في معالجة دعوات الجمعية العامة والعديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في خيارات لدفع عجلة التفاوض على معاهدة. وقد أفضى القرار إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين سيبدأ العمل في عام ٢٠١٤. وسيقدم الفريق توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم أخيراً في وضع المعاهدة. وبذلت جهود كبيرة في القرار لاحترام دور المؤتمر. ولن يتفاوض الفريق بشأن وضع معاهدة. ولم يحدث ذلك قط وينبغي ألا يكون هو الدور الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين. وسيتيح عوضاً عن ذلك إجراء مناقشة مركزة وموضوعية فيما بين الخبراء الذين يمكنهم بصورة مجدية المضي قدماً في مضمون المسألة ويحتمل أن يكون تقريره بمثابة وثيقة مرجعية للمفاوضات اللاحقة.

وتأمل كندا أن يكون فريق الخبراء الحكوميين قادراً على الاستفادة من تقرير قوي وشامل يعده الأمين العام للأمم المتحدة ويعكس وجهات نظر الدول الأعضاء في المعاهدة، بما في ذلك الجوانب المحتملة التي يتعين أن تدرج فيها. وأود أن أسترعي انتباه الجميع إلى المذكرة الشفوية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في ٣١ كانون الثاني/يناير، وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بحلول ١٥ أيار/مايو. ويحدونا الأمل في أن تستجيب الدول الأعضاء لهذا الطلب وأن تتغتم هذه الفرصة لضمان سماع أصواتها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وسيكون تضافر جهود المجتمع الدولي في هذه العملية أمراً أساسياً للإسهام بدرجة كبيرة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا يعتبر فريق الخبراء الحكوميين بديلاً للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، ولكنه، بالنظر إلى عدم تمكن المؤتمر من اعتماد برنامج عمل، يتيح الفرصة لإحراز تقدم ملموس يمكن أن يعزز مؤتمر نزع السلاح في وقت لاحق. ولدنا التزام مشترك باغتنام هذه الفرصة، ونحن نأمل بصدق أن تتمكن من القيام بذلك بفعالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الجلسة العامة بشأن موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد ظل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لسنوات كثيرة

مسألة مهمة في صميم جدول أعمال المؤتمر. وهو ركيزة أساسية من ركائز رؤية براغ التي عبر عنها الرئيس أوباما بشأن عالم خال من الأسلحة النووية، وجزء من عملية تدريجية يعزز كل جانب منها الآخر ونعتقد أنها ضرورية للوصول إلى ذلك العالم. وأكد المجتمع الدولي مراراً الدور المحوري لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في نزع السلاح النووي. وأبدى المجتمع الدولي استعداداً منذ زمن طويل للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم تعد الأسس التقنية والمفاهيمية لأي إجراء آخر في مجال نزع السلاح النووي أفضل مما هي عليه بالنسبة للمعاهدة. إن خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، كمثال على هذه التأكيدات المتكررة، تؤكد الأولوية العليا لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الخطوة التالية المنطقية والأساسية على طريق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ونفضل كثيراً أن تعالج مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في المؤتمر الذي يشكل مكاناً مناسباً لإجراء مفاوضات تشمل كل دولة كبرى ذات قدرة نووية ويعمل بتوافق الآراء.

ولكن على الرغم من عدم وجود عقبات تقنية أو مفاهيمية أمام بدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن العقبات السياسية قائمة. وتعلمون جيداً، أنها ذاتية المنشأ. وقد أقر المؤتمر برنامج العمل، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الواردة في الوثيقة CD/1864، في ربيع عام ٢٠٠٩، وكان عليه أن يحرك أموره. ومع ذلك فقد أوقفت منذ ذلك الحين المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر وأحبطت إرادة المجتمع الدولي مراراً وتكراراً. وأخفقت جميع الجهود التي يبذلها العديد من أعضاء المؤتمر لصياغة لغة توفيقية معقولة، بما في ذلك مقترحات واعدان لبرنامجي عمل قدمهما مؤخراً ممثلاً مصر وهنغاريا، على التوالي، والجهد الذي بذله ممثل البرازيل في وقت سابق عندما ترأس المؤتمر. ويظهر الجمود في المؤتمر حول مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية مستعصياً اليوم أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من أنه لا يلزم أن يكون الأمر كذلك.

وقد أدت سنوات من الإحباط وعدم النشاط إلى نتيجة يمكن التنبؤ بها فقد جعلت اللجنة الأولى للجمعية العامة تتخذ إجراءات في دورتها لعام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة غير متحمسة لزيادة إشراك الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بالمؤتمر، فإنها تعتبر أن القرار المتعلق بوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي ترعاه كندا، وأشيد بالكلمات الطيبة التي ذكرتها زميلتنا من كندا بشأن هذه المسألة، والقاضي بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، هو قرار متوازن وقائم على توافق الآراء، ويمكن أن يؤدي إلى مفاوضات مستقبلية في المؤتمر بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا هو السبب الذي جعلنا في النهاية نقرر تأييد القرار الكندي، ودفعنا إلى تشجيع الآخرين على دعم العمل المتعلق به. ولا يعني الأمر تقديم بديل عن المؤتمر كما قالت السفيرة غولبرغ مرة أخرى اليوم. وسيكون ذلك حافزاً للمؤتمر على استعادة مصداقية مفقودة بالعودة إلى تقلد الدور المسند إليه بوصفه محفلاً لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن عازمون على المشاركة بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين، إذا تلقينا الدعوة، وسوف نشجع البلدان الأخرى المتأثرة مباشرة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى

القيام بذلك. وسنقدم آراء، بطبيعة الحال، بحلول ١٥ أيار/مايو بناء على طلب الأمين العام، ونأمل أن تقوم جميع الدول الأخرى بذلك أيضاً.

وقد أوجز وفد بلدي بالفعل آراءنا الموضوعية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في جلسات عامة ماضية، وفي غير ذلك من الاجتماعات التي عقدت على مدى السنتين الماضيتين على هامش المؤتمر. وتشاطر الولايات المتحدة الآخرين في التطلع إلى تحقيق الهدف الدولي المتمثل في إبرام معاهدة غير تمييزية توقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويمكن التحقق منها دولياً. وستكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنجازاً دولياً هاماً بالنسبة إلى عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء. وهي ستحدد بفعالية المواد الانشطارية المتاحة لاستخدامها في الأسلحة النووية. وإذا ما وضعت بجانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فستؤدي إلى اتخاذ التدابير التي تحد من التطور التكنولوجي للترسانات النووية للبلد ومن حجمها. وستضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً منشآت التخصيب وإعادة المعالجة الإضافية تحت نظام الرصد الدولي الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستساعد على توطيد أوجه التقدم المحرز في مجال مراقبة الأسلحة منذ نهاية الحرب الباردة، وتوفر الأساس اللازم للحد بشكل أكبر وأعمق من الترسانات النووية على الصعيد العالمي.

ووفقاً لولاية شانون، فإن نطاق المعاهدة النهائي سيكون موضوع المفاوضات. وموقف الولايات المتحدة بشأن نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معروف جيداً. وينبغي للالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك التزامات التحقق أن تشمل الإنتاج الجديد للمواد الانشطارية. وستعالج المخزونات الحالية على حدة، من خلال اتفاقات أخرى وتدابير طوعية. وقد أبرمنا بالفعل اتفاقات من هذا القبيل مع الاتحاد الروسي، واتخذنا إضافة إلى ذلك خطوات من جانب واحد. وفي عام ١٩٩٤، أزالنا الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٤ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب من برنامج أسلحتها. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت الولايات المتحدة أنه سيزال ٢٠٠ طن متري إضافي وهي كمية ستكون كافية لأكثر من ١١٠٠٠ سلاح نووي. وفي إطار ترتيب مع روسيا، يجري حالياً تحويل ٤٧٢ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب الروسي لكي يستخدم كوقود للمفاعلات ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى الهدف المحدد لهذا العام وهو ٥٠٠ طن متري. وإضافة إلى ذلك، أزيل أكثر من ٦٠ طناً مترياً من البلوتونيوم من مخزون دفاع الولايات المتحدة، منها ٣٤ طناً مترياً مدرجاً في اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي. ويلزم الاتفاق كل بلد بالتخلص مما لا يقل عن ٣٤ طناً مترياً من فائض البلوتونيوم المخصص لصنع الأسلحة، وهي كمية تكفي في مجموعها لحوالي ١٧٠٠٠ سلاح نووي. وستخضع عملية التخلص من هذه الأطنان لرصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستحول المواد إلى أشكال لا يمكن استخدامها في الأسلحة النووية.

واتبع الرئيس أوباما هذا التخفيض المطرد لمخزونات المواد الانشطارية بتركيز متسارع الوتيرة على تأمين المواد الانشطارية في جميع أنحاء العالم، وهو تركيز دولي رفيع المستوى استهل في مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٠، ثم في مؤتمر قمة سيول في عام ٢٠١٢. ونتطلع بطبيعة الحال إلى مؤتمر القمة القادم الذي سيعقد في لاهاي.

وخلاصة القول، إن الولايات المتحدة وروسيا، وهما البلدان اللذان يمتلكان أكبر مخزونات المواد الانشطارية، عملا على تخفيض مخزوناتهما على مدى عدة سنوات، وعلى الأخص في السنوات الثماني عشرة التي أعقبت ولاية شانون. وفي هذا الصدد، صارت المناقشة القديمة بشأن نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر متأخرة. والمحاولات الرامية إلى معالجة المخزونات الحالية على المستوى المتعدد الأطراف، والربط بينها من أجل فرض حظر على الإنتاج الجديد المستخدم في الأسلحة لن يؤدي إلا إلى تعقيد توافق الآراء حول بدء التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نعلم ذلك وقد اخترنا أن نعالج المخزونات بوسائل أخرى. وعلاوة على ذلك، كلما طال مدة عدم حظر الإنتاج زاد تراكم المخزونات في البلدان التي، خلافاً للولايات المتحدة، لم تفرض وفقاً لاختيارياً على الإنتاج.

وبعد ذكر هذا كله، فإننا ندرك جيداً أن للآخرين رأياً مختلفاً بشأن مسألة النطاق. ولهذا السبب وجدت المفاوضات. وليس في الإمكان حل هذه المسائل الصعبة المعروضة حتى قبل بدء المفاوضات. ويبدو أن الجهود الرامية إلى القيام بذلك تؤتي ثمارها في منع المفاوضات سواء عن قصد أو عن غير قصد.

وقد بدأنا دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣، شأننا شأن الوفود الأخرى المجتمععة هنا اليوم، بتجديد التزامنا بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من الركود الذي شهدته هذه الهيئة في السنوات العديدة الماضية. ولن تنتقص المفاوضات في المؤتمر من شواغل الأمن القومي لأي عضو أو تغطي عليها، بل على العكس من ذلك، ستكفل المصالح الأمنية للجميع بتوافق الآراء في المؤتمر. وغني عن البيان أن مداولاتنا هنا اليوم، مهما كانت موضوعية، ليست بديلاً للمفاوضات. وينبغي للمؤتمر أن يتخذ هذه الخطوة الهامة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ونحن بالتأكيد على استعداد للبدء فيها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى المسألة التي ناقشتها في جلسات عامة سابقة، وهي أننا نتقاسم نفس الالتزام والحماس مع الدول الأخرى المتفقة في الرأي ومع زملائنا في المجتمع المدني، من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد يكون لدينا آراء مختلفة حول الطريق الذي سنسلكه لتحقيق ذلك العالم، لكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أننا شركاء. واليوم، أود أن أشكر مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة، ولا سيما عمل المشروع المتعلق بتوثيق مداولاتنا هنا، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والسيدة فيهن على البيان الذي أدلت به ولا بد لي من القول إنني أكن لها تقديراً خاصاً بوصفها ناشطة نسائية ملتزمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلت به، وسمحوا لي أن أقول إنني أنضم إليها في تعليقها الأخير. وأُعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد ديكاني (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أهنئكم على الطريقة الماهرة والصادقة التي تديرون بها أعمالنا وأعرب عن خالص تقديري للجهود التي بذلتموها لمواصلة البحث عن وسيلة تتيح لمؤتمر نزع السلاح استئناف عمله الموضوعي في المستقبل القريب. وأعتقد أنكم فعلتم كل ما هو ممكن في حدود الطاقة البشرية في ظل الظروف الراهنة.

وتؤيد هنغاريا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال حكومة هنغاريا تلتزم التزاماً تاماً بعملية نزع السلاح النووي بوضع معاهدة ملزمة قانوناً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة كخطوة أولى في هذا السبيل. وإضافة إلى الدعم السياسي المقدم للبدء المبكر في المفاوضات بشأن المعاهدة، لدينا الاستعداد والقدرة على المساهمة في المناقشات التقنية اللازمة على السواء، كما تثبته المشاركة النشطة لخبير من الهيئة الهنغارية للطاقة الذرية في الحدث الجانبي للخبراء بشأن تعريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي نظمته أستراليا واليابان في شباط/فبراير ٢٠١١.

وقد استمعنا في الأسبوع الماضي إلى عدد من البيانات حول أهمية نزع السلاح النووي الذي وضعته دول أعضاء كثيرة على رأس أولوياتها. ونحن نرى أن إزالة الأسلحة النووية ليست عملاً واحداً بل عملية تدريجية حسبما تنبأ به الآباء المؤسسون للمؤتمر في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وهنغاريا على اقتناع بأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة في هذا المنعطف هو في الواقع الخطوة المنطقية التالية التي تأخرت كثيراً في هذه العملية. وكان الاقتراح الداعي إلى الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى جزءاً لا يتجزأ من الاعتبارات المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر منذ إعداد ولاية شانون لعام ١٩٩٥، وهو وارد في برنامج العمل الأخير الذي اعتمد بتوافق الآراء، في الوثيقة CD/1864.

وكررت القرارات والوثائق الهامة لمختلف المحافل المتعددة الأطراف تأكيد الأولوية التي تعطى لمسألة الشروع في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبعد مضي أشهر قليلة فقط على اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في دورة رفيعة المستوى برئاسة رئيس الولايات المتحدة، القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي يدعو في الفقرة ٨ من منطوقه مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في أقرب وقت ممكن. وإضافة إلى ذلك، يحد إجراء ١٥ من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الذي اعتمد بتوافق الآراء مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات فوراً بشأن معاهدة لحظر إنتاج

المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفقاً لتقرير شانون لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والولاية الواردة فيه، وتوفير ولاية التفاوض الوحيدة في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وكررت الجمعية العامة أيضاً الدعوات السابقة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويحث قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية مؤتمراً نزع السلاح على إقرار وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل في مطلع عام ٢٠١٣ يتضمن البدء فوراً في مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ويحث القرار نفسه الأمين العام على إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين من المقرر أن يعقد اجتماعه في العام القادم. وهذا يشير بوضوح إلى شعور بالإحباط لدى غالبية الدول الأعضاء إزاء التأخير الطويل للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن يعطي عمل الخبراء الزخم اللازم لعملية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي تفتقر إليه منذ وقت طويل.

إن الإمكانيات التي تنطوي عليها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل ضمان وزيادة الأمن الدولي تعتبر، في رأينا، مقنعة بما يكفي لعدم الإبطاء في المفاوضات بعد الآن. وستسهم معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية من خلال منع إنتاج المواد الانشطارية والتحقق من إنتاجها في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الحد من كمية المواد المستخدمة استخداماً مباشراً التي يمكن أن تحصل عليها جهات من غير الدول لتصنيع أجهزة متفجرة نووية ارتجالية، ويمكن أيضاً أن تحد بدرجة كبيرة من فرص الأعمال الإرهابية النووية.

فمؤتمر نزع السلاح، بفضل طرائقه وتركيبته الفريدة، هو المكان الصحيح لبدء عملنا. ونحن نشجع رؤساء المؤتمر المقبلين على مواصلة التشاور بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير هنغاريا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد شميت (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للنظر في موضوع معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وقد أكدت سويسرا بالفعل في مناسبات عديدة الأهمية التي تعلقها على البدء المبكر للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة. ويستند هذا الموقف إلى قناعتنا بأن النظام الدولي لعدم الانتشار، الذي يتألف أساساً في هذه المرحلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيعزز إلى حد كبير باعتماد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ونحن على ثقة بأن الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر تشاطرننا هذه الآراء، ولكننا نود أيضاً أن نشير إلى أن آخرين يشاركوننا في هذا الهدف خارج هذه الدائرة الداخلية. وبالتالي، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حددت هدفاً واضحاً في هذا الصدد، سواء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، أو في وثيقة المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

وسيتيح وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية فوائد كثيرة. وستصبح القرارات الطوعية القائمة للوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية دائمة وتتحوّل إلى التزامات ملزمة قانوناً، وسيطلب في الوقت نفسه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن هذا الوقف أن تتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد هذه المعاهدة سيجعل النظام أكثر شمولاً من خلال القيام في ظل الإطار المشترك للدول الأطراف بالجمع بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول غير الأطراف في هذا الصك. وأخيراً وليس آخراً، ستكون هذه المعاهدة خطوة أساسية نحو القضاء على الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية.

ولضمان تجسيد كل هذه الآثار المتوقعة بالفعل، نرى بوضوح أن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يجب أن تستوفي معايير معينة. وعلى النحو المشار إليه في الولاية المحددة في الوثيقة CD/1299، والمعروفة أيضاً بولاية شانون، يجب أن تكون المعاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية. وبالمثل سيكون من الواجب ألا تغطي المعاهدة إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل فحسب، بل أيضاً المخزونات الحالية. وهذه النقطة الأخيرة أساسية لعدة أسباب.

فالأخذ بنهج لا يركز سوى على عدم الانتشار سيجعل من المستحيل التصدي للعديد من التحديات التي نواجهها. وعلاوة على ذلك، من المرجح ألا يحصل هذا النهج على الدعم اللازم، مما سيحد بشدة من جدوى الصك الناتج. وأخيراً، سيظهر النهج المعتمد إزاء مخزونات المواد الانشطارية مدى وجود إرادة حقيقية فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لإحراز تقدم نحو نزع السلاح.

ولن تسهم المعاهدة التي تشمل كلاً من الإنتاج مستقبلاً والمخزونات الحالية في الجهود المبذولة لعدم الانتشار فحسب، بل ستمثل أيضاً خطوة ملموسة للغاية نحو نزع السلاح النووي. وبالتالي، فإن أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تنص على خفض المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية والقضاء عليها تدريجياً. وتجسد هذه الأحكام مختلف الالتزامات والتعهدات في مجال نزع السلاح النووي والوعود بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويعتبر تخفيض مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأجهزة النووية أمراً أساسياً أيضاً بالنظر إلى نطاقها. وهناك احتياطات كبيرة عالية التخصيص من البلوتونيوم واليورانيوم التي

يصل حجمها إلى عدة مئات من الأطنان تكفي لإنتاج عشرات الآلاف من الرؤوس الحربية النووية. ولهذا السبب، فإن أي معاهدة لا تغطي مخزونات المواد الانشطارية لن يتعذر عليها الإسهام في نزع السلاح النووي فحسب، بل لن تكون قادرة أيضاً على منع سباق جديد للتسلح النووي. ولذلك، فلن تحقق مبدأ اللارجعة الذي اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تطبيقه في الجهود التي تبذلها لنزع السلاح النووي.

ويدعو القرار ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين، بشأن مسألة وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، إلى تحديد إجراءات وآليات جديدة من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وطلبت الجمعية العامة في قرارها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وقد أحاطت علماً بحالة الجمود في المؤتمر، أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع في دورة الجمعية الثامنة والستين، وطلبت إلى فريق من الخبراء الحكوميين الذين يمثلون ٢٥ دولة عضواً الاجتماع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بجنيف لوضع توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في التفاوض على هذه المعاهدة.

وأيدت سويسرا القرار، حيث إنها تعتقد أن النهج المقترح يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ويمكن أن يفيد المؤتمر. ولا تشكك العملية الجديدة في الأهداف المحددة المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية بل تدعمها. وبالمثل، لا يشكك إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بنزع السلاح النووي في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ أو غيرها من الأهداف المحددة في مجال نزع السلاح النووي، بل يوفر إطاراً لتعزيز تنفيذها.

وتؤيد سويسرا القرار ٥٣/٦٧، لكننا نرى من الأهمية بمكان أن يكون فريق الخبراء الحكوميين على دراية تامة بآراء جميع الدول في عمله، ولا سيما مسألة إدراج أحكام تتعلق بالمخزونات في أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا السبب، فإن التوزيع الجغرافي للدول التي تشارك في فريق الخبراء الحكوميين مهم للغاية. ومن المهم أيضاً أن تنقل الدول الأعضاء، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وجهات نظرها بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وسترد سويسرا بالتأكيد على طلب الأمين العام وتشجع جميع الدول على أن تحذو حذوها.

(تكلم بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، من الواضح أنه لا يمكنني شخصياً أن أعتبر نفسي في عداد المدافعات المتفانيات عن حقوق المرأة لكن أود مع ذلك أن أختتم بضم صوتي إلى بيانات التهنتة والدعم التي أدلي بها فيما يتعلق بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في مجال نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير سويسرا على ملاحظاته وعلى عباراته الرقيقة، وأعتقد أنني أتكلم بالنيابة عن زميلتي ممثلة الولايات المتحدة في قولي إنه لمن دواعي سرورنا أن نرحب به بيننا كمدافع عن حقوق المرأة يعمل لهذا الغرض. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ريسي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أود أن أعرب لكم عن تقديري للطريقة التي تديرون بها مهامكم.

ونحن بطبيعة الحال نؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، لكن هناك بعض المسائل التي نود أن نشير إليها من وجهة نظر وطنية.

إن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي أولوية بالنسبة إلى إيطاليا في إطار مؤتمر نزع السلاح. وسبب ذلك أن هذه المعاهدة هي أداة لدعم نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وهناك مسائل هامة يجب معالجتها أثناء المفاوضات بشأن معاهدة ناجحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ليس أقلها أهمية مسألة المخزونات. وينبغي معالجة هذه المسألة خلال المفاوضات. لكن ذلك ليس شرطاً مسبقاً لإجراء المفاوضات. وعلى هذا النحو، ستكون لدى أي دولة حرية إثارة المسائل التي تعتبرها من الشواغل الأمنية الوطنية ذات الأولوية. وفي حال استمر الجمود في المؤتمر، يمكن لقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أن يسهم إسهاماً قيماً في الدفع قدماً بالعملية. ونحن لا نرغب في مواصلة مناقشة الفلسفة التي تكمن وراء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لكننا نضع في اعتبارنا خمس نقاط هي:

١- التعاريف: يشكل تعريف المواد الانشطارية مسألة معقدة لكنه أساسي في معالجة موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما مضى، كانت هناك ثلاثة تعاريف على الأقل اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وسويسرا. ويرد تعريف المواد الانشطارية في المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، هناك مجال للتفاوض ولمساهمات خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المؤسسات المتخصصة في الكيمياء غير العضوية والفيزياء النووية.

٢- التحقق: في أي معاهدة لنزع السلاح وعدم الانتشار لا بد من أحكام بشأن التحقق. وهنا أيضاً يوجد مجال للمفاوضات ولمساهمات من الجهات ذات الخبرة، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبصفة أعم، فإن مسألة التحقق هي مسألة تترتب عليها نتائج وتداعيات بالنسبة إلى المسائل الأربعة الأخرى التي نتحدث عنها في هذا البيان.

٣- الوقود النووي: تستخدم القوات البحرية لما لا يقل عن أربع دول حائزة للأسلحة النووية المواد الانشطارية العالية التخصيب أيضاً كوقود للسفن البحرية وليس فقط كمادة متفجرة لرؤوسها الحربية النووية. ويجب أن تتناول المفاوضات بشأن المعاهدة هذه

المشكلة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي تغطية هذه المواد الانشطارية، رغم تشابهها مع المتفجرات النووية، بأحكام المعاهدة أم لا، وكيف يمكن تغطيتها في حال كان ينبغي ذلك.

٤ - منشآت الإنتاج: علينا أن نعالج مشكلة المرافق التي تنتج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة. والسؤال المطروح هو: هل يتعين وقف تشغيل هذه المرافق أو تغيير استخدامها؟ وهل يمكن تغيير استخدامها من الناحيتين الاقتصادية والتقنية؟ وكيف يمكننا تنظيم عمليات تفتيش منشآت الإنتاج؟

٥ - المخزونات: تمثل المخزونات العقبة الحقيقية أمام أي مفاوضات مستقبلية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مثلما تبين ذلك في دورات المؤتمر السابقة. فهل ينبغي أن تتعلق المعاهدة بمجرد وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو هل ينبغي أن تتضمن أيضاً أحكاماً بشأن المخزونات الحالية، على نحو ما نجده في واقع الأمر؟ وإذا كان الجواب نعم، فما نوع تلك الأحكام؟ وتبقى الآراء التي أعرب عنها حتى الآن مختلفة اختلافاً جذرياً، لكن في مجال عملنا هذا ما من أمر أبيض أو أسود أبداً. وحتى مجرد التأمل في هذه المسألة والتفكير فيها ملياً يُفترض أن يمنحنا مؤشرات بشأن حلول توفيقية ممكنة.

وإذا كانت لدينا في هذا المؤتمر إمكانية إجراء مناقشات جادة بشأن المسائل الخمس التي ذكرناها للتو وإيجاد بعض التفاهات المؤقتة فيما يتعلق ببعضها على الأقل، ستتضح تدريجياً معالم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من أننا لم نبدأ المفاوضات بشكل رسمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على ملاحظاته وعباراته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر السيدة بياتريس فيهن على البيان الذي أدلت به باسم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وأنا أشكرها بصفتي مؤيداً متفانياً لنزع السلاح. ومن المهم أن نستمع إلى صوت المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح، فهذا هدف يدعمه وفد بلدي باستمرار.

وأود سيدتي الرئيسة أن أشكركم على الطريقة الممتازة التي ترأستم بها أعمالنا. وعلى الرغم مما قوبلت به محاولة أخرى للاتفاق على مشروع لبرنامج العمل من رفض واضح وصريح مرة أخرى من وفد بلد واحد فقط منذ أسابيع قليلة فقط، فإنكم أخذتم على عاتقكم إجراء سلسلة رائعة من المشاورات غير الرسمية لمعرفة ما إذا كانت هناك سبل أخرى ممكنة. لكن ليس من المدهش، في الوضع الحالي، أن يتبين مرة أخرى أن جميع المسائل الجوهرية المدرجة على جدول أعمالنا ما زالت في طريق مسدود بقدر ما يتعلق الأمر ببدء المفاوضات. وهذه الحالة مؤسفة بوجه خاص فيما يتعلق بالمشروع الطويل الأمد المتمثل في معاهدة بشأن المواد

الانشطارية الصالحة لأغراض صنع الأسلحة النووية، بما أنه من الواضح أن هذا هو الموضوع الذي أصبحت جميع الجهات تقريباً جاهزة لبدء العمل بشأنه.

وقبل أن أتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل، ونظراً إلى التطورات الأخيرة المؤسفة، من الضروري أن أتناول أولاً مسألة توليها ألمانيا، بصفتها دولة عضو في محفل يركز على قضايا الأسلحة النووية وهو مؤتمر نزع السلاح، أهمية كبيرة من أجل اتخاذ موقف بشأنها.

وفي ١٢ شباط/فبراير أذان وفد بلدي بأقوى العبارات الممكنة التجربة النووية الثالثة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الساعات الأولى من ذلك اليوم. كما أعرب في بيانه عن توقعه أن من واجب المجتمع الدولي أن يرد رداً واضحاً على هذا الاستفزاز المتجدد. ومنذئذ، شهدت هذه القاعة مراراً وتكراراً، مناقشات مستفيضة بل وساخنة جداً حول هذه المسألة.

ومن حيث المبدأ، يؤيد وفد بلدي باقتناع راسخ حق كل وفد في الدفاع عن القضية التي عليه أن يمثلها بالنيابة عن حكومته، ولا يهم ما إذا قيلت الأمور على نحو نراه مختلفاً جذرياً أو على نحو قد نراه بغيضاً أحياناً. ومثلما لاحظ مونتيني ذات مرة، يحتاج المرء إلى آذان جد قوية ليسمع ما يوجه إليه من انتقادات بحرية. ويحتاج المجتمع الدولي إلى هذا الحيز من الحرية لتبادل الآراء لأنه شرط مسبق لا غنى عنه في الطريق الشاق الذي يؤمل منه الوصول إلى تفاهات مشتركة في وقت ما مستقبلاً. لكن يجب ألا يساء أبداً فهم ضمان حيز من الحرية في هذا السياق على أنه إذن باستخدام لغة متوعدة إزاء الآخرين. ولذلك احتج وفد بلدي بشكل قاطع في الجلسة العامة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير عندما أعرب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمناً عن تفكيره في "التدمير النهائي" لجاره في الجنوب، وهو عضو في المؤتمر. وفي الوقت نفسه، أصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة منذ أيام قليلة فقط القرار ٢٠٩٤ المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي لا أحتاج إلى الحديث عنه لأنه غني عن أي بيان. بيد أنه من المؤسف جداً ومن المزعج للغاية أنه بدلاً من أن تفكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدوء فيما يعنيه اعتماد قرار آخر في مجلس الأمن للأمم المتحدة بالإجماع لإدانة أنشطة الانتشار التي تضطلع بها، اختارت على عكس ذلك تماماً استخدام لغة صاعقة لتوجيه تهديدات إلى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وفي عالمنا الحالي، لا يمكن قبول هذه اللغة أو التهديد باستخدام القوة أو السماح بهما. وقد أذان وزير الخارجية الألماني، غيدو فيسترفيله، بأقوى العبارات الممكنة تهديدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوجيه ضربة نووية أولى. ودعا القادة في بيونغ يانغ إلى عدم الاستمرار في تصعيد الوضع في المنطقة بالمناورات غير المسؤولة، وإلى وقف خطاب الحرب ووضع حد للتجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومما لا شك فيه أننا لا نرغب في تصعيد الخطاب فيما يخص هذه المسألة المؤسفة للغاية. وإنما العكس هو الصحيح، لكننا نشعر أنه من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً واضحاً للغاية عندما تبدأ دول في استخدام هذه اللغة المهتدة.

سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أنتقل الآن إلى الموضوع الذي اقترحتتم علينا أن نناقشه اليوم، ألا وهو موضوع المفاوضات بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فألمانيا تولي أهمية كبيرة لوضع معاهدة تحظر إنتاج هذه المواد، وتحظى بالدعم بالأخص من جميع الدول التي لديها القدرات التقنية ذات الصلة. ولا حاجة إلى أن نكون خبراء في الحد من الأسلحة لكي نفهم على الفور السبب وراء الإحالة عادة إلى إبرام هذه المعاهدة بعبارة "الخطوة المنطقية التالية" في مجال نزع السلاح النووي. فبعد الترتيبات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من الواضح أن إبرام هذه المعاهدة هو الأمر البديهي الذي ينبغي القيام به على الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية - وهو وجهة نهائية ستتطلب بذل جهد مستمر على الأمد الطويل، كما يعي ذلك أي شخص ذي رأي سديد، بحيث ستكون الخطوات الوسيطة مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوات عملية بالتأكيد للمضي قدماً. ومن المؤسف جداً أنه على الرغم من الجهود العديدة المبذولة على مدى عقود، تبين أنه من المستحيل حتى الآن التفاوض بشأن هذه المعاهدة بصورة مستمرة في المؤتمر. وخلال جميع هذه السنوات، كانت هناك أسباب عديدة ولا تزال قائمة وراء هذه الحالة المؤسفة. ويظل أحد العوامل الرئيسية، المفترض أنه العامل الرئيسي، هو المسألة المثيرة للجدل المتعلقة بنطاق هذه المفاوضات. ويعتقد البعض كما أعتقد أنا كذلك أن من الإنصاف القول إن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي من يشعر في غالب الأحيان بأنه ينبغي لهذه المفاوضات ألا تتناول سوى الإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية، في حين ترى دول أخرى أن من شأن هذه المفاوضات أن تسمح بالنظر في إنتاج هذه المواد ليس فقط في المستقبل بل أيضاً في الماضي، لكن دوماً أخرى ترى أنه ينبغي ألا يقتصر النظر على إنتاج المواد الانشطارية، سواء في الماضي أو المستقبل، بل ينبغي أن يشمل أيضاً مسائل أخرى، مثل إدارة هذه المواد.

سيدتي الرئيسة، إنني واثق من أنكم وزملاءكم كنتم ستدركون على الفور أنني استعرتُ الكثير مما قلته للتو من وثيقة يحال إليها كثيراً، لكنني أحشى أنها لا تقرأ غالباً في واقع الأمر - وهي الوثيقة التي تسمى ولاية شانون، والتي سيستكمل عمرها الثامنة عشرة في غضون أيام قليلة. وقد صيغت هذه الوثيقة بمهارة طبعاً وشكلت في الوقت نفسه حلاً وسطاً متداعياً حيث كان استنتاجها هو مجرد قول إن بإمكان الوفود أن تثير وجهات نظرها في المفاوضات المقبلة بشأن المواد الانشطارية. وأظن أن من الإنصاف القول بأنه لو كان هناك استعداد، خلال كل هذه السنوات، قبل صياغة ولاية شانون وبعدها، من جانب جميع الأطراف للإعلان بشكل مباشر في مشروع برنامج للعمل أن المفاوضات ستتناول أيضاً الإنتاج الماضي، لكان بالإمكان تطوير المشروع بأكمله على نحو أكثر إنتاجية. وقد كان من الممكن ترك الأمر للمفاوضات نفسها لإيجاد المسار الذي سيتضح أنه أكثر وجهة من حيث الضروريات والمتطلبات الموضوعية. ونحن نشعر بأنه من أجل التوصل إلى معاهدة يمكن التحقق منها، إذ يبدو أنها شرط لا غنى عنه بالنظر إلى المسائل المطروحة، كما يبدو أنها أصبحت مقبولة على نطاق واسع الآن، على الأقل في ظاهر الأمر، وسيتعين استيفاء قدر من الشفافية بشأن ما أُنتج في الماضي من

المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وأعتقد أنه سيتعين ذلك من أجل توضيح أن الأغلبية الساحقة من الدول ترى هذا الأمر إلى حد كبير من المنظور نفسه.

وقد ظلت ألمانيا تروج على مدى سنوات عديدة للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وشاركنا دائماً بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في المؤتمر. وأود أيضاً أن أشير إلى الحلقة الدراسية التي نظمتها وزارة الخارجية الاتحادية في برلين في عام ٢٠٠٩، والتي شارك فيها العديد من ممثلي المؤتمر. وأود كذلك أن أشير إلى اجتماعي الخبراء اللذين اشتركتا في تنظيمهما مع أصدقائنا الهولنديين في عام ٢٠١٢. وأوفدنا إلى الاجتماعين الجانبيين المتعلقين بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية اللذين عقدتهما أستراليا واليابان في عام ٢٠١١، خبيراً لديه خبرة طويلة الأمد في هذا المجال. وأخيراً، أود أن أشير إلى مساهمتنا في ورقة عمل قدمتها إسبانيا في المؤتمر في عام ٢٠١١ باسم ثماني دول أعضاء، وهي الوثيقة CD/1910 المؤرخة ٩ حزيران/يونيه.

وإننا ما زلنا نرى أنه يجب مواصلة بذل الجهود من أجل بدء العمل في المؤتمر بشأن معاهدة تناول المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونعتبر إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لمعالجة الموضوع قيد النظر أداة يمكن أن تساعد في بدء هذه المفاوضات في المؤتمر، أو على الأقل آلية مفيدة يمكنها تقديم توصيات بشأن العناصر المحتملة التي قد تسهم في معاهدة مستقبلية وفي جوانبها. وإلى حد ما، من المؤسف طبعاً أن الجمعية العامة اضطرت إلى اللجوء إلى هذا الخيار للدفع قدماً بهذه المسألة، لكن في ظل هذه الظروف يظل هذا خياراً لا يمكن استبعاده.

سيدتي الرئيسة، إن ألمانيا ووفدي لا يزالان على استعداد للمساهمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعباراته الرقيقة وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة أبوت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إننا سنحقق سلسلة مهمة ومحبذة من الإنجازات عندما نبدأ التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ثم نبرم هذه المعاهدة ونضعها موضع التنفيذ، وفقاً لتقرير شانون الصادر في عام ١٩٩٥، (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ولن يكون إبرام هذه المعاهدة غاية في حد ذاته؛ إذ لا بد من أن نستمر في عملنا. لكن ستكون معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة هامة في نزع السلاح النووي على نحو لا رجعة فيه ومعلماً على الطريق المؤدي إلى هدفنا المشترك ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية. ولأستراليا، بطبيعة الحال، باع طويل في تأييد الشروع على الفور في العمل بشأن هذه المعاهدة. ومنذ عام ٢٠١٠، عمّمت أستراليا في المؤتمر الوثائق CD/1895 و CD/1896 و CD/1906 و CD/1909 و CD/1919. وتدل جميع هذه الوثائق على دعم أستراليا المادي والعملية لهذا الصك المقترح، وهو صك ترجع أصوله

إلى عام ١٩٤٦ وقد أشارت إليه الجمعية العامة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح كواحد من الاتفاقات التي لا بد من التفاوض بشأنها على وجه السرعة وعلى مستويات مناسبة مع اتخاذ تدابير التحقق الكافية، من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

سيدتي الرئيسة، لن أسعى إلى تلخيص الآراء التي وردت في مختلف الوثائق التي عممتها أستراليا مؤخراً في المؤتمر بشأن هذه المسألة. لكنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأبين مجدداً الأسباب التي تجعل من إبرام معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أمراً مهماً بالنسبة إلى أستراليا. فمن شأن هذه المعاهدة أن تأتي بفوائد أمنية هامة تخدم المهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وبفرض حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة، ستشكل هذه المعاهدة خطوة أساسية بلا شك باتجاه نزع السلاح النووي على نحو لا رجعة فيه. كما أنها ستزيد من تشديد وسائل الرقابة على المواد الانشطارية. وستكمل هذه المعاهدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعيق تطوير الأسلحة النووية، بفرضها حداً أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في صنع الأسلحة. ولا يزال من دواعي الأسف الشديد الجدل المثار حول هذه المعاهدة المقترحة. فما من دولة عضو في المؤتمر مدافعة حقاً عن المهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي شككت في ضرورة الحد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

وفي هذا الصدد، من المهم التشديد مجدداً على أن أستراليا لا تعتبر إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى غايةً في حد ذاتها. فبعد إبرام المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، سيتواصل بالطبع العمل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأود أيضاً تأكيد أن أستراليا لا تعتقد أن من المفترض أن تكون مسألة إنتاج المواد الانشطارية في الماضي، وهي مسألة مشروعة، عائقاً أمام المفاوضات. وفي الواقع، من المؤسف أنه كان هناك خطاب مفاده أن هذه المسألة هي العائق أمام المفاوضات. ولم تؤيد أستراليا هذا الخطاب. وما زالت أستراليا ترى أن ولاية شانون، الواردة في الوثيقة CD/1299، تبين بعناية محددات مناقشة نطاق المعاهدة التي لا بد أن تحدث أثناء المفاوضات والتي ستسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة للجلوس حول طاولة المفاوضات والتحدث. وحتى قبل أن نتخذ هذه الخطوة على الطريق الأطول بكثير، من الأساسي اتخاذ إجراءات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والإبقاء على هذه الإجراءات.

ولا يمكن للوقف الاختياري للإنتاج أن يكون بديلاً لتعهدات ملزمة قانونياً ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها بصورة فعالة تأتي عن طريق إبرام معاهدة. ومع ذلك، فإن حالات

الوقف الاختياري الحالية والجهود المبذولة، من أجل ذلك، في مجال تفكيك المرافق والتخلص من المواد الانشطارية تؤدي فعلاً إلى بناء الثقة وتبعث بإشارات واضحة بشأن ضرورة تجاوز مرحلة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن الجدير بالترحيب إعلان دول حائزة للأسلحة النووية عن تنفيذها لوقف اختياري للإنتاج. وفي الوقت نفسه، لا تزال توجد للأسف دول لم تبين حتى الآن أنها لا تنتج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن المؤسف أكثر من ذلك أن إنتاج هذه المواد الانشطارية ما زال مستمراً بالفعل في بعض الحالات.

وأخيراً، أود، سيدي الرئيسة، أن أسجل من جديد دعم أستراليا القوي لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في هذه المسألة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واهتمام أستراليا القوي بأعمال هذا الفريق. وسيتيح هذا فرصة للمضي قدماً بمسألة مهمة. لكن حتى لو كان مجال رؤيتنا أضيق ومركزاً فقط على مؤتمر نزع السلاح، ينبغي لنا جميعاً اعتبار إنشاء فريق الخبراء الحكوميين مثلما يمكن أن يكون - فرصة لتقديم المعلومات والإرشادات ومن ثم الدعم لهذا المؤتمر الذي كان مفعماً بالحياة لكنه بات بلا حياة الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للممثل اليابان.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، لقد قلت يوم الثلاثاء الماضي إن تراكم خطوات عملية وإجراءات فعالة لنزع السلاح هو النهج الملائم للمضي قدماً نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وترى اليابان أن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى هو الخطوة المنطقية المقبلة في هذا المسار. واليوم، أود الحديث بمزيد من التفصيل عن فكريتي بشأن هذه المعاهدة، التي يعتبرها المجتمع الدولي إلى حد كبير الصك الأكثر نضجاً للتفاوض بشأنه. وبما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تتألف من جوانب عديدة، فإنني سألخص موقفنا الأساسي بشأن أربعة جوانب رئيسية منها.

وفيما يتعلق بالجانب الأول، وهو الالتزامات الأساسية، هناك توافق في الآراء على أن حظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية سيكون الالتزام الأساسي في المعاهدة. وكنتييجة منطقية لحظر الإنتاج في المستقبل، سيُرغم دخول المعاهدة حيز النفاذ الدول الحائزة لمنشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على إقفال تلك المنشآت أو وقف تشغيلها أو تحويلها لأغراض غير أغراض صنع الأسلحة النووية. وينبغي حظر أي عودة إلى استخدام هذه المرافق لأغراض صنع الأسلحة النووية أو العودة إلى استخدام المواد الانشطارية التي تعلن الدول طواعيةً أنها زائدة عن احتياجاتها الأمنية الوطنية. وبالمثل، ينبغي أيضاً حظر تحويل المخزونات الحالية والمستقبلية للمواد

الانشطارية من أغراض غير متصلة بصنع الأسلحة النووية إلى أغراض متصلة بالأسلحة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أيضاً حظر عمليات النقل، أو تقديم المساعدة، إلى دولة أخرى فيما يتصل بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وهو مسألة التعاريف، وبمراعاة القصد من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والغرض منها، علينا التأكد من عدم وجود أي ثغرات قانونية ناتجة عن اختيار تعاريف ضيقة عن غير قصد. ولذا، نعتقد أن التعريف الوارد في المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المواد الانشطارية الخاصة يمكن أن يوفر أساساً لتعريف المواد الانشطارية دون أن يؤثر بشكل سلبي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفيما يتعلق بالجانب الثالث، وهو مسألة التحقق، نعتقد أن هناك أربع فئات ممكنة للتحقق لا بد من أخذها بعين الاعتبار. ومن شأن هذه الفئات تأكيد أمور، أولها أن الكميات المخزونة من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية لم ترتفع منذ تاريخ بدء نفاذ المعاهدة؛ وثانيها أن المفاعلات ومنشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية التي أقفلت أو تم وقف تشغيلها أو التي تم تحويلها إلى أغراض غير صنع الأسلحة النووية لا تزال على تلك الحالة؛ وثالثها أن المواد الانشطارية التي أُعلن طواعيةً أنها زائدة عن الحاجة كنتيجة لنزع السلاح النووي لن يُعاد استخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ ورابعها أن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة غير النووية لم تحول إلى الاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالجانب الرابع، وهو مسألة المخزونات، ندرك أنه ينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تحظر على الأقل (١) نقل المخزونات إلى بلد ثالث لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ (٢) وتحويل المخزونات الخاصة بالاستخدام العسكري التقليدي إلى استخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ (٣) والعودة إلى المخزونات التي أُعلن أنها فائضة لاستخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وأنا أعلم أن هناك آراءً متباينة بين الأعضاء بشأن هذه المسائل المهمة، وعلى وجه الخصوص بشأن معالجة مسألة المخزونات. وبغض النظر عن ذلك، يمكن حل هذه المسائل في إطار المفاوضات بالاستناد إلى ولاية شانون، التي وافقت عليها بأغلبية الدول الأعضاء. وتعزم اليابان المضي قدماً بموقفها في المفاوضات حالما تبدأ.

واسمحوا لي سيدتي الرئيسة، قبل اختتام مداخلتني، بأن أشير إلى القرار الكندي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. فهناك فريق من الخبراء الحكوميين معني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيُنشأ وسيبدأ أعماله في السنة المقبلة. وتأمل اليابان صداقة في أن يوفر هذا الفريق زخماً جديداً للمؤتمر وأن يساعده على بدء عمله الأساسي. ومع هذا، من الضروري لنا أن نعترف بأن المؤتمر قد أخفق على مدى سنوات عديدة في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من التأييد الواسع النطاق

لبدئها. وإذا استمر إخفاق المؤتمر في الاستجابة لصوت المجتمع الدولي، فسيُثار مزيد من الشك حول سبب وجود هذه الهيئة بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، وسيسرَّ ذلك وتيرة المحاولات الرامية إلى تحويل مساره. ومن هذا المنظور، أود أن أؤكد لجميع أعضاء المؤتمر ضرورة التغلب على الحالة الراهنة في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه وفي انتظار بدء المفاوضات، تحث اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإعلان عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والإبقاء عليه. فمن شأن ذلك أن يعزز الزخم في اتجاه وضع المعاهدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان دين إيجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أولاً بأن أستهل كلمتي بشكر السيدة فيهن على بيانها وعلى الجهد الذي بذلته لمخاطبة هذه الهيئة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الخالص لكم سيدتي الرئيسة، للطريقة النشطة التي تديرون بها الرئاسة. ونعرب عن تقديرنا البالغ لمشاوراتكم معنا جميعاً، وللطريقة التي حاولتم بها جاهدين البحث عن أساس مشترك لإيجاد طريق إلى الأمام. ونحن نشيد بكم لذلك.

وإذا سمحتم لي، سأتناول الآن موضوع اليوم، وهو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقبل أن أتحدث عن الموقف الهولندي، اسمحوا لي بأن أقول إنني اتفق تماماً مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي بأن أبدأ بتأكيد أن المناقشات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والمسائل الأساسية الأخرى لا يمكنها طبعاً أن تحل محل العمل الذي ينبغي أن نضطلع به في المؤتمر، وهو بدء مفاوضات حقيقية بشأن هذا الموضوع. ونشعر بأسف بالغ لأن مؤتمر نزع السلاح لم يكن محفلاً للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولا لأي موضوع آخر على مدى الـ ١٦ سنة الماضية. واسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى، على غرار الوفود الأخرى الموجودة في هذه القاعة، أننا مستعدون لبدء مفاوضات من هذا القبيل على الفور، وأنا نتحلى بالمرونة فيما يخص صياغة ولاية تمكينية.

السيدة الرئيسة، إنكم تدركون جيداً أنتم والمندوبون الموجودون في هذه القاعة الأهمية التي توليها هولندا لإبرام معاهدة حقيقية بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتبر هذه المعاهدة خطوة لا غنى عنها من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبما أن إحراز التقدم في المؤتمر بشأن المعاهدة يبدو بعيد المنال إلى حد كبير في الوقت الحاضر، فنحن نشعر بالرضا لأن الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية ساحقة القرار ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، ونأمل صادقين في أن يساعد عمل هذا الفريق بالفعل في تقريب بدء مفاوضات حقيقية بشأن المعاهدة

وإكمالها. وسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن هولندا ملتزمة التزاماً قوياً بالمساعدة بأي طريقة في وسعها من أجل إنجاح عمل فريق الخبراء الحكوميين. ولهذا أود اليوم أيضاً أن أطلعكم على بعض الآراء والأفكار الأولية التي لدينا من أجل تحقيق نتيجة ناجحة من هذا القبيل.

فمن وجهة نظرنا، ينبغي لفريق الخبراء الحكوميين التركيز على إيجاد أساس مشترك. ونحن لا نبدأ من لا شيء طبعاً، إذ أنجز الكثير من العمل في السنوات الماضية، بما في ذلك عدد من الأحداث على هامش مؤتمر نزع السلاح. فما هي العناصر التي يمكن أن نتوصل بشأنها إلى توافق في الآراء بشكل أسهل؟ لكن ينبغي لنا أيضاً أن نبحت ما إذا كانت الحلول الوسطى ممكنة بشأن العناصر الأصعب، مثل المخزونات أو محتويات الأحكام المتعلقة بالتحقق. وباختصار، ينبغي ألا نستحي من وضع كل شيء على الطاولة والنظر فيما يمكن إحراز التقدم بشأنه.

ويمكن أن تكون نتيجة أعمال فريق الخبراء الحكوميين تقريراً يقدم إلى الأمين العام ومؤتمر نزع السلاح، ويتضمن نبذة عامة عن المسائل التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها، والمسائل الأكثر تعقيداً. وربما يمكننا أيضاً إدراج بعض الأفكار عن السبل الممكنة للتغلب على الاختلافات القائمة. وعلى سبيل المثال، هل ينبغي لنا السعي في اتجاه وضع نهج مشترك، أي معاهدة واحدة تتناول جميع العناصر، أو ينبغي لنا النظر في إمكانية العمل في اتجاه وضع معاهدة رئيسية أو أساسية مع بروتوكولات منفصلة بشأن مسائل مثل مسألة المخزونات؟

وهناك سؤال آخر يتعلق بكيفية مواصلة العمل بعد فريق الخبراء الحكوميين. ومن الواضح أن من سيقدر ذلك في المقام الأول هو الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح اللذين ستعود إليهما هذه المسائل. وبطبيعة الحال، سيتوقف الكثير من العمل أيضاً على نتائج أعمال فريق الخبراء الحكوميين. والسؤالان المطروحان أمامنا هما كالتالي: هل ستترك المسألة تماماً لمؤتمر نزع السلاح مرة أخرى، أو هل نرى أن هناك قيمة مضافة في دور الجمعية العامة؟ وفي حال الخيار الثاني، ماذا يمكن أن يكون ذلك الدور؟

وخلاصة القول هي أنه في غياب التوافق داخل المؤتمر، نرى أن فريق الخبراء الحكوميين هو السبيل للمضي قدماً نحو بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلتزم هولندا بإنجاح أعمال الفريق. وينبغي لهذا الأخير أن يبحث جميع المسائل ليرى أين يمكن إحراز التقدم، وينبغي أن يناقش السبل الممكنة للمضي قدماً في معالجة المسائل الأصعب. ولن يكون ذلك سهلاً، لكننا نأمل صادقين في أن يستطيع فريق الخبراء الحكوميين مدنا بالوقود اللازم لانطلاق المفاوضات بشأن المواد الانشطارية ومن ثم استئناف عمل آلية نزع السلاح الصدئة.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، أشير إلى أن زميلي من ألمانيا قد أدلى ببعض الملاحظات عن عدم مقبولية استخدام التهديدات والترهيب ضد دول أخرى. ولن أدلي بأي تعليقات

إضافية بشأن هذه المسألة هنا، لكن اسمحو لي فقط بأن أقول إننا نتفق تماماً مع الملاحظات التي أدلت بها ألمانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه وكلماته الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

ولقد سبق لي أن أكدت في الأسبوع الماضي الأهمية التي يوليها بلدي لموضوع بدء المفاوضات على الفور بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، الذي يشكل موضوع مناقشتنا اليوم.

وهذا موضوع يتعلق بالوفاء بالتزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وكذلك بموجب الإجراء ١٥ من خطة العمل التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، فيما يخص الأغلبية العظمى منا. ويتعلق الأمر بإحراز تقدم في تنفيذ المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشكل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية الخطوة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح النووي. وقد مكنت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية. وستمكن معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية من تقليص كمية هذه الأسلحة عن طريق حظر إنتاج المواد الانشطارية، التي تشكل المواد الخام المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وبالتالي، ستكون هذه المعاهدة في واقع الأمر معاهدة لنزع السلاح، على الرغم من أنها ستساعد أيضاً في مكافحة الانتشار.

وهذا هو السبيل الوحيد لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف. وهذا هو مفتاح نهج واقعي وعملي وتدرجي لنزع السلاح النووي، يقع في صميم خطة العمل المتفق عليها بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، وكذلك في صميم الوثيقة CD/1864، التي تمثل آخر برنامج عمل اعتمده المؤتمر، في عام ٢٠٠٩، والتي تظل نقطتنا المرجعية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وتشكل المواد الانشطارية المواد الخام لصنع الأسلحة. وانطلاقاً من هذا الأساس المنطقي، ينبغي لنا أن نفكر في المسألة بالأساس من منظور نزع السلاح، مع اعتماد النهج التي تعالج المشكلة في منبعها، بما أن تصميم هذه النهج أسهل من تصميم النهج التي تركز على الأسلحة.

وقد بلغت أفكارنا النقطة التي حان فيها الوقت لبدء المفاوضات. فمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية ظلت على الطاولة منذ فترة. ومكثنا المناقشات التي دارت في المؤتمر منذ مطلع تسعينات القرن الماضي من تعميق تفكيرنا. ومنذ إصدار تقرير شانون في عام ١٩٩٥، باتت لدينا ولاية تحيل إلى هذه المفاوضات.

ومنذ اعتماد الوثيقة CD/1864، أتاح كل من الحلقة الدراسية التي عقدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ٢٠١٠، والحديثين الجانبيين اللذين نظمتها أستراليا واليابان في عام ٢٠١١، واجتماعي الخبراء العلميين اللذين نظمتها ألمانيا وهولندا في عام ٢٠١٢، فرصاً لتبادل الآراء على نحو معمق وجيد جداً. وعلينا الآن مواصلة التقدم.

ولم يكن أي موضوع آخر من المواضيع الأربعة الرئيسية مثيراً لمثل هذه التوقعات أو موضوعاً لمثل هذه التبادلات التمهيديّة المستفيضة للآراء.

ولا تزال أسئلة عديدة مطروحةً للنقاش طبعاً. فهي معقدة ومن الضروري التفاوض حلها. ولا يمكن أن تُحل المناقشات التي تتناول اعتماد برنامج عمل ولا اجتماعات الخبراء محل عملية التفاوض هذه.

وأود تسليط الضوء على البعض من هذه المسائل.

أولاً، فيما يخص نطاق المعاهدة، هناك على سبيل المثال المسألة الأساسية المتمثلة في تعريف المادة الانشطارية. وما هي أنواع اليورانيوم أو البلوتونيوم التي ينبغي أن يشملها التعريف؟ ويجب أيضاً تحديد الأنشطة التي يغطيها مصطلح "إنتاج" في العبارة "إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وما يتصل به من مرافق".

وترتبط مسألة التحقق ارتباطاً وثيقاً بمسألتي التعريف والنطاق. وكانت موضوع العديد من المناقشات، لا سيما خلال الحدث الجانبي الذي نظّمته اليابان منذ سنتين. ويجب معالجة هذه المسألة بروح واقعية، وبمراعاة الكفاءة والتزامات عدم الانتشار وشواغل الدفاع، فضلاً عن التكاليف المالية، بطبيعة الحال، التي يجب أن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية. وتقود هذه المسألة إلى مسائل أخرى، بما فيها مسألة تحديد السلطة المسؤولة عن التحقق ومسألة كيفية مراعاة الرصد الذي يجري مسبقاً على الصعيد الإقليمي، من قبيل الرصد الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية في بلدي.

وهاتان المسألتان معقدتان، فهما حساستان من وجهة نظر عسكرية واقتصادية، لأن الرصد سيؤثر في الصناعة. لكن ليس من المستعصي حلّهما، إذ من الممكن وضع آليات للتحقق تتسم بالمصادقية والواقعية.

وفي الختام، سيكون من الضروري أيضاً مناقشة الشروط اللازمة لدخول المعاهدة التي ستُبرم مستقبلاً حيز النفاذ.

وقد أكدت فرنسا منذ فترة طويلة أن الإجراءات والتعهدات الملموسة أشد وقعاً من الكلمات عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح. ولدى فرنسا سجل إنجازات منقطع النظير وخبرة طويلة الباع في المجال الذي نناقشه اليوم. وقد أوقفت فرنسا بالفعل إنتاج المواد الانشطارية دون أن تنتظر حتى تبدأ المناقشات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، فككت فرنسا مرافق الإنتاج. وهذه تدابير لا مثيل لها ولا رجعة فيها شأنها شأن تدابير الشفافية المصاحبة لها. وقد دُعي زملائنا في المؤتمر إلى زيارة المرافق الواقعة في بيبيرلات وماركول حين كان تفكيكها جارياً حيث بلغت تكلفته ٦ بلايين يورو. وبالتالي، عندما أسمع أشخاصاً يقولون إن هذا إجراء لا يتعلق بنزع السلاح بل بعدم الانتشار، أتساءل عما صُرفت عليه الستة بلايين يورو المذكورة.

ونحن ندعو جميع الدول التي لم تأخذ بعد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، إلى الأخذ به.

بيد أن وقت التفكير انتهى؛ ودعونا الآن ننتقل إلى صلب الموضوع.

فخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، دعمت فرنسا القرار ٥٣/٦٧، الذي ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين لا تتمثل مهمته في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بل في تقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تساهم في هذه المعاهدة. ويتفق هذا القرار تماماً مع خارطة الطريق المحددة في خطة العمل التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع النهج التدريجي لنزع السلاح الذي تشجعه خارطة الطريق. وسيسمح لنا فريق الخبراء الحكوميين بالمضي قدماً مع الحفاظ في الوقت نفسه على اختصاص المؤتمر، الذي يتمثل هدفه الوحيد، من وجهة نظرنا، في قيادة هذه المفاوضات.

وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات. ويشكل فريق الخبراء الحكوميين هيئة مفيدة، ونحن نعتزم المشاركة فيه بنشاط، وسنقدم بالطبع تقريراً على قدر من الأهمية بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى الأمين العام للأمم المتحدة. لكن من وجهة نظرنا، سيكون من الأفضل جداً للمؤتمر أن يقرر حالاً الشروع في المفاوضات على الفور، بما أن الفقرة ١ من القرار ٥٣/٦٧ تحته على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وكلماته الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد تيلوبيردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، في البداية أود أن أعرب عن تقديرنا لمساعدكم النشطة كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح وللطريقة التي توجهون بها أعمال المؤتمر. ومرة أخرى، أؤكد دعمنا لكم وتعاوننا معكم على نحو تام في تنفيذ ولايتكم. ونحن على ثقة من أن انفتاح المناقشات وشموليتها اللذين تشجعون عليهما خلال فترة ولايتكم سيساهمان

في انطلاق العمل الأساسي للمؤتمر. وعلى غرار زملائي الآخرين، أرحب أيضاً بمشاركة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في هذه الجلسة العامة، وبيانها. فهذه المشاركة تظهر تطوراً في تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني.

وسيساعد التفاوض على معاهدة شاملة وعالمية وملزمة قانونياً بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بالاستناد إلى برنامج عمل متوازن، في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على أسلحة الدمار الشامل في نهاية المطاف. وتلتزم كازاخستان بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وبتمهيد الطريق لإزالتها تماماً.

وعلى مؤتمر نزع السلاح، بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح بالنسبة إلى المجتمع الدولي، أن يكون في طليعة هذه العملية التي طال انتظارها. ونحن مقتنعون بأنه ما زالت لدى الدول الأعضاء في المؤتمر فرصة لإيجاد الزخم وتحقيق تطلعات المجتمع الدولي في نهاية الأمر. ومن وجهة نظرنا، تشكل ولاية شانون قاعدة جيدة لانطلاق المحادثات في المستقبل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما زلنا أيضاً منفتحين لمناقشة أي خيارات أو أفكار أخرى قد تساعد في التوصل إلى توافق في الآراء.

وفي انتظار أن تدخل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، ينبغي الإعلان عن جميع المخزونات وينبغي لجميع الدول أن تبقي على وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ومن شأن التقدم الذي سنحرزه بشأن هذه المسألة الأساسية أن يعزز إلى حد كبير أمن المجتمع الدولي بكامله وأن يكمل نظامي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

واسمحوا لي أيضاً بأن أشكر وفدي ألمانيا وهولندا على جهودهما الجبارة وتفانيهما من أجل إحداث تأثير إيجابي للمضي قدماً في موضوع اليوم. وكان من المفيد جداً عقد اجتماعي الخبراء التقنيين بشأن مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بمبادرة الوفدين المذكورين في أيار/مايو وآب/أغسطس من العام الماضي، وللإجماعين أهمية خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح.

وفي مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين قرارات مهمة، تشمل إنشاء فريق للخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في السنة المقبلة.

وتعتقد كازاخستان أن مداولات فريق الخبراء الحكوميين السالف الذكر سترمي، أولاً وقبل كل شيء، إلى الخروج باقتراحات جديدة بشأن كيفية كسر حالة الجمود الحالية في مؤتمر نزع السلاح. ونتفق مع الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح في رأيه أن مهمتنا التاريخية هي الحفاظ

على المؤتمر لصالح الأجيال المقبلة. وقد حقق هذا المؤتمر العديد من الإنجازات التاريخية، ولا يزال غنياً بالإمكانيات لإنجاز مزيد من العمل الهادف.

وستشارك كازاخستان، بصفتها مؤيداً قوياً لعمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، في أنشطة فريق الخبراء الحكوميين للنظر على نطاق واسع في فرص إجراء حوار شامل ومتعدد الأطراف داخل مؤتمر نزع السلاح.

وقد تعهدت كازاخستان منذ عام ١٩٩١، عندما تخلت عن مركزها النووي، بعدم إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو حيازتها، وقبلت بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص جميع موادها النووية. ونحن ما زلنا أوفياء لتعهداتنا الدولية.

واليوم باتت كازاخستان واحداً من أكبر الموردين في العالم لمنتجات اليورانيوم، وهي على استعداد للمساهمة في قضيتنا المشتركة. وهناك تطورات ناجحة في محادثات أستانة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها بشأن إنشاء بنك دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب، تحت رعاية الوكالة وضماناتها في منشأة أولسي للصناعات التعدينية في شرق كازاخستان. ولدى منشأة أولي أكثر من ٥٠ سنة من الخبرة في التشغيل الفعال لبنكها الخاص باليورانيوم المنخفض التخصيب وفي التخزين السليم للمواد النووية. وفضلاً عن ذلك، تشارك كازاخستان في عمليات عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي، ويوفر الاستقرار السياسي والإنجازات الاقتصادية للبلد دعماً لهذا القرار.

ونعتقد أن هذه المبادرة ستكون مساهمة عملية أخرى في ضمان حصول جميع الدول على الوقود النووي. وفي الوقت نفسه، تشكل المبادرة خطوة مهمة إضافية نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية.

واسمحوا لي، سيدي الرئيسة، بأن أعرب لكم عن ثقتي القوية بأن الجلسة العامة المعقودة اليوم ستكون مثمرة من حيث إيجاد سبل وأفكار جديدة بشأن مسألة حساسة وهامة للغاية ألا وهي مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير كازاخستان على بيانه وكلماته الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لمثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة آدامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أضم صوتي إلى الأصوات الأخرى في الإشادة بمداخلة السيدة بياتريس فيهن من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وأن أشكرها هي وباقي أعضاء الرابطة على ما يبذلونه من جهود ليس فقط هنا في هذا المؤتمر بل في العديد من المجالات الأخرى. وقد كان

لي شرف الحضور بالأمس فقط في حدث نظمته الرابطة بشأن القضايا الجنسانية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ولذا، أود أن أشكر، عن طريق السيدة فيهن، كافة الأشخاص الذين يعملون جاهدين بشأن جميع هذه المسائل.

ومثلما قلت في الأسبوع الماضي، تظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً مطلقاً بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولدينا سجل حافل بالأدلة فيما يخص الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح والوفاء بالتزاماتنا القانونية الدولية المنبثقة عن عضويتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية.

وأحياناً، عندما نتكلم عن برنامج العمل، أظن أننا نقلل من أهمية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسمحوا لي بأن أذكر بإيجاز، كما فعل غيري، بالسبب الذي يجعل هذه المعاهدة مهمة للغاية.

فالحصول على المواد الانشطارية يظل التحدي الأكبر أمام أي برنامج جديد للأسلحة النووية. وعلى مدى أكثر من ٥٠ سنة، كانت هذه الحقيقة أساساً سواء لتأييد اعتماد معاهدة دولية ملزمة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو للاعتراض على اعتماد هذه المعاهدة. ومن شأن معاهدة من هذا القبيل، إذا كانت موضوع تحقق فعال، أن تضع حداً أقصى للكمية الإجمالية من المواد الانشطارية المتاحة لصنع الأسلحة، وأن توفر بالتالي عدداً من المنافع المهمة.

ومن شأنها أن تحوّل إجراءات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - إجراءات الوقف الاختياري التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا - إلى تعهدات ملزمة قانونياً.

ومن شأنها أن تطلب هذا التعهد من الدول التي لم تعلن عن وقف اختياري من هذا القبيل.

ومن شأنها أن تضمن تطبيق ترتيبات التحقق على جميع مرافق التخصيب وإعادة المعالجة في الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى أي مواد انشطارية تنتجها لأغراض سلمية.

ومن شأنها أن تضع، في إطار هذه العملية، لبنة أساسية لحظر عالمي للأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وفي الأسبوع الماضي تحدثت عن أهمية الأفعال التي ينبغي أن تصاحب الأقوال. وقد اتخذت المملكة المتحدة مسبقاً عدداً من الخطوات العملية فيما يخص المواد الانشطارية.

ومثلما ذكرت للتو، فإن المملكة المتحدة قد أعلنت، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا، عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي الماضي، أنتجت المملكة المتحدة اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم. بيد أنها أعلنت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ أنها توقفت عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبناءً على ذلك، لم تُنتج أي مواد من هذا القبيل منذ ذلك التاريخ، على الرغم من استمرار إنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب والبلوتونيوم المعزول لأغراض سلمية.

وقد حققت المملكة المتحدة سجلات تاريخية فيما يخص جميع حيازاتها الدفاعية من المواد الانشطارية وأخضعت المخزونات الزائدة عن متطلبات الدفاع لضمانات دولية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، اتخذت المملكة المتحدة خطوة الإعلان عن الحجم الإجمالي للمخزونات من المواد النووية التي في حيازتها وغير الخاضعة لضمانات دولية لأغراض الأمن الوطني. وفي الوقت نفسه، أعلنت أن الكثير من هذه المخزونات لم يعد لازماً لأغراض الدفاع وأن ٤,٤ أطنان مترية من اليورانيوم المنخفض التخصيب سوف تُخضع لضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية ولتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتوقفنا أيضاً عن ممارسة حقنا، كدولة حائزة للسلح النووي، في سحب المواد الانشطارية من المخزونات المؤمّنة لأغراض صنع أسلحة نووية. وتقتصر عمليات السحب على كميات قليلة من المواد غير المناسبة لأغراض صنع الأسلحة، ويُعلن عن تفاصيلها للجمهور. ولا تُستخدم أي مواد تسحب من الضمانات في الأسلحة النووية.

واسمحوا لي، سيدي الرئيسة، بأن أنتقل الآن إلى الحديث عن الحالة الراهنة هنا في المؤتمر فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يكفي بالنسبة إلى دول كالمملكة المتحدة اتخاذ إجراءات انفرادية بشأن المواد الانشطارية. بل يجب علينا المضي قدماً سوياً.

ونحن نعتقد أن نزع السلاح المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية متعددة الأطراف. ويجب أن يظل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي إذا أردنا المضي قدماً في التزامنا المشترك بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبلوغ هدفنا المشترك الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تحظر بشكل يمكن التحقق منه إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يجب أن تشمل جميع الجهات الفاعلة النووية إذا ما أُريد لها أن تحقق طموحات المجتمع الدولي وأن تعزز نزع السلاح العالمي وإطار عدم الانتشار بطريقة مجدية.

وبوجود معاهدة يمكن التحقق من تنفيذها سنقترب أكثر من هدفنا الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبدون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن تكون لدينا طريقة ملزمة قانونياً لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ولهذا نحث جميع أعضاء المؤتمر بأن يسعوا إلى التعاون بشكل بناء مع زملائهم عبر مختلف التجمعات في سبيل إيجاد سبل للتفاهم بشأن المسائل الرئيسية وإحراز التقدم في اتجاه وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تحظى بقبول دولي ويمكن التحقق من تنفيذها.

وهنئ كندا على رعايتها بعناية للقرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ونحن نتطلع إلى التعاون في سياق فريق الخبراء الحكوميين. وتمثل دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم آراء بشأن ذلك القرار فرصة جيدة لنحدد بوضوح مواقفنا المفصلة بشأن المعاهدة. وآمل أن نغتنم جميعنا هذه الفرصة. وفضلاً عن هذا، آمل أن نستطيع قريباً القيام بأكثر من مناقشة معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة المملكة المتحدة على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة فرناندس بالاسيوس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، إننا نواجه منعطفاً حرجاً في عمل المؤتمر. وترتبط مسألة حظر المواد الانشطارية ارتباطاً وثيقاً بحالة الشلل التي أصابت المؤتمر، على الرغم من أنها ليست بأي حال من الأحوال السبب الرئيسي لذلك. ونحن نلاحظ بقلق التحليل الانتقائي والمسيب لهذه المسألة، وتركيزه بالأساس على مصالح البلدان الغربية. وتؤيد كوبا بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتتناول مسألة المخزونات. ونعتقد أن التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية إجراء إيجابي لكنه غير كاف إذا لم تحدّد الخطوات التالية اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي.

وينبغي لهذه المعاهدة أن تشكل خطوة جديدة نحو تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية ومن ثم يجب ألا تتضمن تدابير عدم الانتشار فقط بل أيضاً تدابير نزع السلاح النووي.

وكوبا مستعدة أيضاً للتفاوض في الوقت نفسه في المؤتمر على معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا. ولدى المؤتمر القدرة على العمل بشكل جماعي بشأن هذه المفاوضات، وما ينقصه هو الإرادة السياسية اللازمة لفعل ذلك.

ومن وجهة نظر بلدي، ينبغي أن تحظر معاهدة بشأن هذه المسألة إنتاج أي مواد انشطارية مناسبة للاستخدام العسكري، وينبغي أن تنص على الإعلان عن جميع مخزونات المواد الانشطارية والتخلص منها بطريقة دائمة ضمن جدول زمني متفق عليه. وينبغي أن تحظر أيضاً إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

سيدتي الرئيسة، إن عدة دول تبحث حالياً عن سبل بديلة للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. وموقفنا نحن في هذا الصدد معروف جيداً: كوبا لن تؤيد المفاوضات الانتقائية بشأن مسائل معينة. ونود أن نؤكد أن المؤتمر هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي لديها صلاحية التفاوض. وفي ضوء الحاجة الملحة إلى القضاء على تهديد الأمن الدولي الذي تشكله الأسلحة النووية، نحث الدول الأعضاء على بذل ما في وسعها من جهود لاعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد جاكسون (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب باسم وفد بلدي عن تقديرنا وإكبارنا للطريقة التي سيرتّم بها أعمالنا خلال الأربعة أسابيع القصيرة التي توليتم فيها رئاستنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي هذا الصباح ويود أن يضيف المنظورات الوطنية الإضافية التالية بشأن هذه الموضوع المهم المدرج على جدول الأعمال. ومثلما لاحظ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة لبلدنا في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر في الشهر الماضي، هناك العديد من التحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار التي تواجهنا الآن.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يرحب بالخطاب المقدم باسم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية الذي أدلت به هذا الصباح السيدة فيهن. ولطالما اعتبرت أيرلندا أن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمل المؤتمر، وفي غيره من محافل نزع السلاح، أمر قد يضيف الكثير إلى عملنا.

لقد ارتأت أيرلندا منذ فترة طويلة أن الحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتطلب إطاراً من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً. ونحن على اقتناع بأن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية من الممكن، بل يجب، أن تخدم أغراض نزع السلاح وعدم الانتشار في آن واحد، وبأن تحقيق ذلك من شأنه أن يقربنا من الهدف المنشود المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وكما بيّن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في ١٨ كانون الثاني/يناير، ينبغي للمؤتمر أن يولي أولوية للمفاوضات التي طال انتظارها والمتعلقة بمعاهدة بشأن المواد الانشطارية. ومن شأن التفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل وإبرامها أن يضيف إلى سجل هذا المؤتمر وأن يسمح له باستعادة مكانته في قلب جهود نزع السلاح الدولية.

وفي عام ٢٠٠٠، اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على ١٣ خطوة عملية، مما سلط الضوء على ضرورة إجراء مؤتمر نزع السلاح لمفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد

الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن المؤسف أن المؤتمر لم ينجح، بعد ١٣ سنة من الاتفاق على تلك الخطوات، في الاستجابة لذلك النداء.

وفي عام ٢٠١٠، اتفقت تلك الدول الأطراف على أن يبدأ المؤتمر فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، وفقاً لتقرير شانون لعام ١٩٩٥ (CD/1299) وللولاية المحددة في التقرير، وذلك في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.

وفي العام الماضي، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لصالح إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم في المعاهدة المنشودة. وقبل تشكيل هذا الفريق، طُلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يجمع آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذه المعاهدة وأن يعرض هذه الآراء على الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار أعمال التحضير لهذه المسألة المهمة. وتحت أيرلندا جميع الدول على أن تقدم آراءها إلى الأمين العام وأن تواصل المشاركة في دفع مسيرة هذه العملية.

وتعتقد أيرلندا أن أية معاهدة مجدية بشأن المواد الانشطارية يجب أن تتناول جدول أعمال نزع السلاح الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن جدول أعمال عدم الانتشار الخاص بالمعاهدة نفسها. ونحن نرى أن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية يجب أن تتناول مسألة المخزونات الموجودة. فمن شأن ذلك أن يحد من توسع ترسانات الأسلحة النووية الموجودة، وأن يمنع في الوقت نفسه إنشاء ترسانات جديدة. ومن الممكن لمعاهدة من هذا القبيل أن تسهم إسهاماً رئيسياً في التخلص التام من الأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك يونغهيو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، لقد شهدت السنوات الماضية مجموعة متنوعة من المحاولات الهادفة، في إطار مؤتمر نزع السلاح وعلى هامشه، لتيسير إطلاق عملية تفاوض رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويعتقد وفد بلدي جازماً أن بدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية في سبيل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي إطار الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، المعقودة في العام الماضي، رأى العديد من الدول الأطراف ضرورة البدء فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فإذا زعمنا أن مؤتمر نزع السلاح، بما يتمتع به من سلطة، هو أنسب محفل للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فيجب علينا أن نتحلى بالمرونة والإرادة السياسية وأن نبدأ التفاوض أولاً ثم نتصدى بعد ذلك

على النحو المناسب للشواغل الأخرى في إطار المفاوضات. وكما ذكر في مناسبات عديدة، تولي جمهورية كوريا أولوية عالية لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، يحث وفد بلدي جميع الدول ذات القدرات النووية على أن تعلن طوعاً، ودون تباطؤ، الموقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، إن لم تكن أعلنت ذلك.

سيدي الرئيسة، إن وفد بلدي يؤيد إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ومجدونا الأمل في أن يؤدي هذا الفريق دوراً محمّزاً في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ونؤكد أيضاً، كما ورد في القرار، أننا لا ينبغي أن نتظر انتهاء ولاية الفريق الممتدة سنتين لكي نتفق على إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن وفد بلدي ملتزم بالإسهام البناء في العمل المقبل المتعلق بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه المرة هي الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أشكركم على جهودكم وعلى الأسلوب الذي تقودون به أعمال المؤتمر. إننا ندرك التحديات الخطيرة التي تواجه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، ونؤكد لكم استعداد جنوب أفريقيا للتعاون معكم ومع الرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠١٣ من أجل كسر الجمود المستمر، وذلك باستئناف العمل الموضوعي.

دعوني أعرب عن تأييد وفد بلدي الكامل للبيان الذي أدلت به البرازيل باسم ائتلاف البرنامج الجديد. ونرحب أيضاً، كغيرنا، بالبيان الذي أدلت به الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ونشكرها على إسهامها القيم في أعمالنا ونؤيد تعزيز وتوسيع نطاق العمل المشترك بين المؤتمر والمجتمع والمدني.

ولا يخفى عليكم أن نزع السلاح النووي لا يزال أولى أولوياتنا، وأن عدم إحراز تقدم نحو بلوغ هذا الهدف هو شاغلنا الأساسي. إن جنوب أفريقيا، منذ انضمامها لعضوية المؤتمر، لم تنزل تعارض المواقف المطالبة بالحد الأقصى التي قد تثبط الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح النووي. ولذلك أيّد بلدي اتخاذ أسلوب منهجي وتدرجي في تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إننا لم نزل نؤيد أن يكون المؤتمر محفلاً لبدء واستكمال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومعاهدة بشأن المواد الانشطارية تحقق هدفي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. إن أية معاهدة بسيطة لوقت إنتاج المواد الانشطارية لن تلبى بالتأكيد احتياج الغالبية العظمى من الدول إلى صك لا يجمد الوضع الراهن فحسب، وإنما يساهم أيضاً في تحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية. فإن كان لمعاهدة من هذا القبيل أن تشكل جزءاً من إطار شامل لصكوك يعزز بعضها بعضاً، فإننا لا نزال غير مقتنعين بأن أي صك محدود من حيث النطاق وطرائق التحقق يمكن أن يقدم إسهاماً مهماً في نزع السلاح النووي. ولا يمكن لأي صك يعزز مظاهر التفاوت القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية أن يخدم مصلحتنا الجماعية المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن أية معاهدة تسمح باستمرار تطوير أسلحة نووية جديدة قد تقوّض الأساس المنطقي لإبرام صك من هذا القبيل في المقام الأول.

إن جنوب أفريقيا لا تؤيد الرأي القائل بأن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية هي البند الوحيد الصالح للتفاوض أو أن ذلك ينبغي أن يصبح شرطاً لإحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي. ولا يخفى علينا جميعاً أن المواد الانشطارية، مثل البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة والبلوتونيوم العالي التخصيب، وغيرهما، مكونات أساسية لإنتاج الأسلحة النووية. ولذلك فإن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية من شأنها أن تكون لبنة أساسية في أي إطار شامل يقوم عليه عالم مستقبلي خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ذلك، من الممكن تناول هذه المسألة في إطار جهد أكثر شمولية يهدف إلى حظر إنتاج الأسلحة النووية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية ينبغي أن تكون غير تمييزية وقابلة للتحقق منها، وأن تحقق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار السلاح النووي. وعلى خلاف الحجج المتعلقة بأوجه القصور التي تكتنف أية معاهدة مقبلة، تبين تجربة جنوب أفريقيا أنه رغم الصعوبات التقنية الكبيرة التي يجب التسليم بها، من الممكن تجاوز هذه الصعوبات إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة. وفي الوقت الذي نسلم فيه بالصعوبات المرتبطة بالمواد الانشطارية التي أنتجت في الماضي، نعتقد أن أية معاهدة مقبلة ينبغي أن تتناول مسألة المخزونات لكي تكون هذه المعاهدة صكاً ذا مصداقية. أما الرفض القاطع لتناول مسألة المخزونات، ولو قبل بدء المفاوضات، فلا يأتي فحسب بنتائج تؤثر سلباً على المضي قدماً في هذه المسألة، وإنما يناقض أيضاً ما يسمى تقرير شانون والولاية المحددة به، ويطرح تساؤلات بشأن التزام مؤيدي هذا الرأي بهدف نزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان لمعاهدة من هذا القبيل أن تحقق مبادئ الشفافية واللاجعة والقابلية للتحقق. ولكي يتوافر لهذه المعاهدة الفعالية الكاملة، ينبغي أن تكون، في رأينا، ثمرة مفاوضات شاملة ومتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. سيدتي الرئيسة، إن وفد بلدي يود أن يؤكد مجدداً أن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا ينبغي أن تصبح غاية في حد ذاتها. ورغم ذلك، فإننا ندرك أن عناصر هذه

المعاهدة جزء لا يتجزأ من الخطوات المهمة التي ينبغي اتخاذها من أجل إيجاد وإدامة عالم خال من العواقب غير المقبولة التي تشكلها الأسلحة النووية على الإنسانية، وهو ما تؤكد مجدداً في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، المعقود مؤخراً في أوصلو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إن جلسة اليوم، كما أعلن في وقت سابق، مكرسة أساساً لمسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن بياني لن يقتصر على مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنما سيشمل مجالين آخرين بالغين الأهمية، هما نزع السلاح النووي ووضع مؤتمر نزع السلاح.

إن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطتان وتعزز إحداها الأخرى. ويشكل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة منطقية نحو الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وإذ نؤكد الحاجة إلى معاهدة مقبلة تغطي مسألتي المخزونات الموجودة والإنتاج المستقبلي، من الضروري أيضاً أن تتسم أية عملية تفاوض بالشفافية والشمول في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن.

ويشكل الوجود المستمر للأسلحة النووية ونشر هذه الأسلحة أحد أخطر التحديات المحدقة بالإنسانية، بل يمثل أكبر تهديد لوجود الإنسانية ذاتها. فمن الممكن إطلاق الأسلحة في أي وقت، سواء نتيجة خطأ في الحسابات أم عن غير قصد أم بأيدي غير آمنة، فيلحق خطراً بالغاً بأمن جميع البلدان. وفي هذا الصدد، نعتقد جازمين أن الضمانة المطلقة الفضلى والوحيدة من الكوارث النووية هي التخلص التام والكامل من هذه الأسلحة. وانطلاقاً من هذا المبدأ، شاركت ميانمار في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، الذي عُقد في أوصلو في الأسبوع الماضي.

ورغم النداء الذي أطلقه المجتمع الدولي منذ أمد بعيد من أجل تحقيق هدفنا البعيد المنال، يرى وفد بلدي أن الدول النووية الكبرى لا تزال بعيدة عن الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات التي أبرمت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة امتثال جميع الدول النووية امتثالاً تاماً وعاجلاً لخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي، التي أُنقذ عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والمؤلفة من ٢٢ نقطة.

ولدى ميانمار توقعات قوية، كغيرها من الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، في الحصول على ضمانات الأمن السلبية من الدول الحائزة لأسلحة نووية.

ونرحب بالدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المقرر عقدها في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣. ونأمل في أن يرسي العمل الجيد الذي أنجزته اللجنة التحضيرية أساساً سليماً لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

وتعلق ميانمار، بوصفها دولة طرفاً، أهمية كبيرة على المعاهدة، كما أنها أبدت استعدادها للانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاق الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب ميانمار أيضاً بقرار الدورة السابعة والستين للجمعية العامة الذي يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

كما نرحب بالجهود المبذولة لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم، منها منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونشجع هذه الجهود.

ونرحب كذلك بجهود الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بهذه المعاهدات. ونود أيضاً أن نشجع هذه الدول على أن توقع، في أقرب وقت ممكن، على البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ويتعين على المؤتمر أن يواصل عمله الموضوعي انطلاقاً من برنامج عمل شامل ومتوازن. ولتمكين المؤتمر من اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن، نود أن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء إرادة سياسية وأقصى درجة من المرونة. ورغم الخلاف المستحکم الذي ساد المؤتمر على مدى أكثر من ١٦ سنة، لا تزال ميانمار، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين في اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح، أمينة على التزامها بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وهو المحفل الذي أنشئ بقرار من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

لقد أعربت بعض الوفود عن شعورها بالإحباط من الوضع الراهن للمؤتمر، غير أن غالبية الوفود، ومنها ميانمار، لا تزال ترى أن المؤتمر هو أنسب مكان للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح.

وأود أن أؤكد أن مستقبل المؤتمر يعتمد دون شك على الإرادة السياسية الأصيلة للدول الأعضاء وعلى تحليهم بالمرونة في نهجهم. ولا يمكن تحميل المسائل الإجرائية وحدها المسؤولية عن المأزق الذي يواجهه المؤتمر.

ويجب أن نفكر جميعاً بجدية في كيفية التغلب على الوضع الراهن للمؤتمر ودفع أعماله قُدماً إلى الأمام. ويؤكد وفد بلدي مجدداً استعدادنا للمشاركة البناءة في كل جهد يهدف إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، وأعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب بادئ ذي بدء عن تقدير وفد بلدي لأسلوبكم الرائع في أداء مهامكم في رئاسة هذا المؤتمر، وإعجابه بهذا الأسلوب.

وأود في مستهل بياني أن أشير إلى أن فنلندا تؤيد تماماً البيان الذي أدلي به منذ قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

إن فنلندا تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بالتفاوض بشأن نزع السلاح، وبوصفه جزءاً مهماً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونحن، كما ذكرنا في وقت سابق، على استعداد لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل الرئيسية الأربع. وبرغم أن هذا الطريق لا يزال مغلقاً، لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي. وهذا ما دعانا إلى التصويت لصالح قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويود وفد بلدي أن يشيد بما قام به زملاؤنا الكنديون من عمل أساسي رائع في الإعداد لهذا القرار. ونحن مقتنعون بأن الآلية المتفق عليها، وهي جمع آراء الدول الأعضاء وإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، سيسهم في أعمال المؤتمر وفي آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بشكل عام. إن العمل المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا يبدأ من نقطة الصفر على النحو الذي سمعناه اليوم عدة مرات. فقد جرى تناول هذه المسألة على مدى سنوات في إطار مناقشات متنوعة. فاجتماعات الخبراء التقنيين التي نظمتها ألمانيا وهولندا في العام الماضي هنا في جنيف، مثلاً، من الممكن أن تسهم في الأعمال المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين. ونرى أن هذا الفريق محفل فعلي للخبراء، ونأمل في أن يتمكن من تحقيق إسهامات كبيرة وقيمة لنا، مثل النظر في مسائل النطاق وتعريف المواد الانشطارية وآليات التحقق.

إن أية معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون الخطوة المنطقية التالية المكتملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالأسلحة النووية إنما هي أسلحة دمار شامل بالمعنى الحقيقي للفظ. ونحن، المجتمع الدولي، مسؤولون عن ضمان الحظر المطلق لاستعمال الأسلحة النووية. ولذلك يتعين علينا بذل جهود مكثفة لنزع السلاح بدعم من المجتمع الدولي بأكمله.

سيدتي الرئيسة، أود في الختام أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي البالغ ببيان السيدة فهن، من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. وفيما يتعلق باليوم الدولي للمرأة، أود أن أشدد على أن دور المرأة في نزع السلاح بالغ الأهمية مثلما كان دائماً. ونرحب أيضاً ترحيباً حاراً بالتفاعل بين المؤتمر والمجتمع المدني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة فنلندا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة، وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد داربائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم على الطريقة التي تديرون بها مهام رئاسة هذه الهيئة. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم في أداء مهامكم الجليلة. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالبيان القيم الذي أدلت به السيدة فهن، ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، الذي قدمت فيه استعراضاً غير تقليدي بالغ الأهمية للوضع الذي نواجهه.

إن عدداً كبيراً من أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم هذا الوفد، وجهوا مراراً اهتمام المجتمع الدولي إلى التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية للسلم والأمن الدوليين، وكذلك لأمن كل دولة على حدة. وقد بحث ممثلو ١٢٧ بلداً وممثلو ١١ منظمة دولية والعديد من المنظمات غير الحكومية، في أوسلو في الأسبوع الماضي، الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية على الإنسان وعلى كوكبنا. وكان القاسم المشترك في جميع البيانات التي أدلى بها هو أن التهديد هائل، وأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وخيمة وجسيمة، وأن من غير الممكن اتخاذ أي إجراء للاستعداد في حالة حدوث أي انفجار نووي متعمد أو عارض، وأن السبيل الوحيد للتصدي لهذا التهديد المباشر هو الوقاية. وأفضل سبيل للوقاية هو نزع السلاح النووي والتخلص الكامل من هذه الأسلحة غير الإنسانية وغير المشروعة ومن جميع مخزونات المواد اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة، وذلك بالتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

ونحن على اقتناع راسخ بأن وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر تهديد لأمن جميع الدول، ولقد طلبنا إلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء عاجلاً للتخلص من ذلك التهديد. وقد يتساءل المرء عن التدبير العملي الأول للحد من خطر الأسلحة النووية. والجواب على ذلك، في رأينا، أن ما تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية من تعهدات جزئية متفرقة وتدابير غير مترابطة لا تكلف شيئاً، ليست خياراً مقبولاً. ومن ثم، فإننا ندعم بقوة بدء المفاوضات على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر على نحو كامل ومنهجي حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وتطويرها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها. وقد اقترحنا بالفعل أن تشمل اتفاقية الأسلحة النووية، بوصفها إطاراً شاملاً، جملة أمور منها المجالات التالية ذات الصلة بموضوع النقاش الجاري اليوم: حظر إنتاج جميع المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة لأغراض التفجيرات العسكرية، والإعلان عن جميع مخزونات المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة والتخلص من هذه المخزونات بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وفقاً لبرنامج زمني متفق عليه. ولذلك، إذا بدأنا مفاوضاتنا بشأن اتفاقية الأسلحة النووية، يمكننا أن نتأكد من تناول جميع المواد الانشطارية بطريقة شاملة وبأسلوب منهجي. ومن الواضح أن مثل هذا الصك غير التمييزي الذي يمكن التحقق من تطبيقه بفعالية والملمزم قانوناً سيحظر إنتاج جميع

الجوانب الخاصة بالمواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، وسينصص على الالتزام القانوني بتدمير هذه المواد بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ولذلك، من المتصور أن يوضع هذا الصك في إطار مساعي نزع السلاح النووي والتخلص الكامل من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق سيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدبيراً مُجدياً لنزع السلاح، وإلا فإن تلك المعاهدة ستحظر فقط على الدول الحائزة للأسلحة النووية إنتاج مزيد من المواد الانشطارية. ويشكل ذلك تدبيراً غير فعال ولا معنى له في مجال نزع السلاح. وفي السياق نفسه، أُوكّد مجدداً أن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا ينبغي أن تتحول إلى صك ساذج وعدم الجدوى بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وفيما يتعلق بمخزوناتهما، وذلك بتضييق نطاق المعاهدة إلى حد تصبح معه مجرد حزمة بَرّاقة ولكنها خالية من أحكام عدم الانتشار. إننا لن نقبل بحال من الأحوال مثل هذا النهج. فالمعاهدة ينبغي أن تكون خطوة واضحة وهادفة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه. وينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة أنشطة الإنتاج التي جرت في الماضي والمخزونات الحالية، فضلاً عن الإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية لأغراض صنّع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وإننا نعتقد أن على كل دولة مسؤولية خاصة في العمل على إزالة التهديد الذي يمثله وجود الأسلحة النووية. ولن تحقق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أية فائدة إضافية إلا إذا أضفت التزاماً راسخاً جديداً إلى التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولن يحدث ذلك إلا إذا انضمت إلى المعاهدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها قدرات على صنّع السلاح النووي؛ وشملت المعاهدة جميع مخزونات الدول للأسلحة النووية؛ وكانت عالمية النطاق. ومن ثم، فإننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل مكان للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وندعو أعضاء المؤتمر إلى تجنّب الجهود المتناثرة وغير المفيدة خارج المؤتمر مما يضع مصداقية هذه الهيئة موضع الشك. ونحث جميع الأعضاء على بذل قصارى جهدهم بصورة متضافرة من أجل اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل ينطلق من جدول الأعمال ويتناول جميع المسائل الأساسية وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

ورداً على بعض التعليقات التي أُبديت في الجلسة السابقة للمؤتمر بشأن بلدي، أود أن أوكّد النقاط التالية:

أولاً، أن اللجوء إلى مثل هذه الادعاءات الواهية والمتحيزة ضد بلدي لن يساعد، بحال من الأحوال، فرنسا أو أي بلد آخر على التهرب من مسؤولياتها والتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي، ولن يساعدها على تبييض سجلها في هذا الصدد.

وثانياً، أن الأنشطة النووية السلمية الإيرانية، التي أخضعتها إيران لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى خارج نطاق الالتزامات الحالية لإيران، لا علاقة لها بتاتاً بولاية هذه الهيئة وأهدافها. إننا نعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة، ومع ذلك،

وعلى عكس الادعاءات المثارة، لا يوجد دليل واحد على تحويل أنشطتنا السلمية إلى أغراض أخرى.

وثالثاً، لقد شاركنا مشاركة بناءة في مفاوضات برنامج عمل الماتي، وسنواصل متابعة نتائج هذه المفاوضات على نحو جدي وإيجابي. وكانت هذه المفاوضات مفيدة وفقاً لما أكده الطرفان. وتتوقف الحصيلة النهائية لهذه المفاوضات على مدى جدية وإخلاص الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن وألمانيا، أي مجموعة "خمسة زائد واحد"، وعلى تجنب اتخاذ هذه المجموعة إجراءات ضارة وغير بناءة. والواقع أن التمسك بالأساليب الفاشلة السابقة أو العودة إليها، وهي أساليب الأحكام المسبقة والدعاية المتحيزة والضغط على دولة إيران العظيمة، لا يجدي نفعاً ويدمر الثقة الناشئة اللازمة لنجاح التفاوض.

ورابعاً، من الواضح أن سياسة الكلام والضغط مآلها الفشل. ولذلك، فإنني أدعو تلك الدول القليلة التي اتسمت بمواقفها وسلوكها بالعداء في العقود الماضية إلى أن تغير اتجاهها من أسلوب المواجهة إلى أسلوب التفاوض لأغراض التعاون. ولا تزال الفرصة سانحة لذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل

باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه المرة هي الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشيد بأسلوبكم الشفاف والفعال في إنجاز أعمالكم في رئاسة المؤتمر. ويمكنكم أن تثقوا في تعاون وفد بلدي معكم. ونرحب أيضاً بالبيان الذي أدلى به باسم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

إن العمليات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح لن تنجح في تعزيز الأمن الدولي وتحقيق التوقعات العالمية إلا إذا استندت إلى مبادئ عدم التمييز بين جميع الدول واحترام مصالحها الأمنية. ويتوقف نجاح الاتفاقات المتعددة الأطراف على التنازلات وتوافق الآراء، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون من طرف واحد أو أن يستند إلى معايير مزدوجة أو أن يقوِّض المصالح الأمنية الأساسية للدول. ومن ثم، فإن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية، تنفصل عن هذه الحقيقة وتخلو من المحتوى الذي يجعلها صكاً داعماً للأمن الدولي، لن تحظى بتأييدنا. إننا لا نعتقد أن من الممكن وضع فاصل مصطنع بين المسائل الناضجة للتفاوض والمسائل غير الناضجة للتفاوض. فما لم يتفق الجميع على حالة النُضج، سيكون الأمر مجرد ظاهرة وهمية.

ومن المفيد أن نتأمل في تاريخ مسألة المواد الانشطارية على مدى العقود الماضية وأن ننظر كيف حُجِب أي تقدم بشأن هذه المسألة في المحافل المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح. فلو كانت المقترحات الداعية إلى وضع مسألة المواد الانشطارية في إطار عملية تحديد الأسلحة قد قُبِلت في ستينات أو سبعينات القرن الماضي، لأوقفت الانتشار الأفقي للأسلحة

النووية ولأخمدت سباق التسلح النووي إبان الحرب الباردة. ومع ذلك، لم تتحمل القوى العظمى وضع أي عراقيل أمام سعيها إلى تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي من مخزونات المواد الانشطارية. والآن، بعد أن استحدثت القوى العظمى عدداً هائلاً من الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية التي يمكن تحويلها سريعاً إلى رؤوس حربية نووية، صارت هذه القوى العظمى مستعدة لإبرام معاهدة تحظر فقط إنتاج مواد انشطارية في المستقبل. إن هذا يسير على نمط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اتفقت القوى العظمى في إطارها على حظر التجارب بعد أن أغنت نتائج آلاف التجارب النووية وإمكانية إجراء التجارب في الظروف المختبرية عن إجراء مزيد من التجارب النووية تحت الأرض.

وفيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة المتعلقة بالمواد الانشطارية، تتمثل المسألة الرئيسية التي نواجهها في ما إذا كنا نريد أن تكون هذه المعاهدة صكاً جزئياً وانتقائياً لعدم الانتشار أم خطوة في اتجاه نزع السلاح النووي. إن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن أن تنفصل عن الأهداف التي أدامت منذ فترة طويلة الحاجة إلى معاهدة من هذا القبيل. ومثلت هذه الأهداف، ولا تزال تتمثل، في تعزيز نزع السلاح النووي. إن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية تخدم فقط مصالح من لديهم وفرة من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، لا يمكن أن تسهم في نزع السلاح النووي إلا إذا كان نطاقها يشمل صراحةً خفض حجم المخزونات القائمة من المواد الانشطارية. ومن شأن الحظر البسيط لإنتاج المواد الانشطارية في المستقبل أن يُحدث تفاوتاً في المخزونات. ومن الواضح لأي محلل موضوعي أن غاية أية معاهدة، تحظر فقط الإنتاج في المستقبل، ستكون مجرد الإبقاء على الميزة التي يتمتع بها أصحاب المخزونات الكبيرة، سواء على الصعيد العالمي أم الإقليمي. فإذا أردنا لهذه المعاهدة أن تسهم في نزع السلاح النووي، لا بد أن تشمل مسألة المخزونات القائمة.

ومن شأن المعاهدة المقترحة أن تُحدث آثاراً بعيدة المدى على الأمن القومي للعديد من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما باكستان. ولقد بينا بالتفصيل كيف أدت التطورات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية إلى تزايد شواغلنا الأمنية. لقد بُذلت محاولات لتقليل حجم وتأثير هذه الخطوات. غير أن هذا الأمر لم يغب عن بالنا. ومن ثم، فإننا نرى أن المقترح الداعي إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية أو فرض حظر بسيط على إنتاجها في المستقبل، دون تناول المسائل المهمة المتعلقة بالمخزونات القائمة، لن يسهم في نزع السلاح النووي ولن يعالج مسألة التفاوت على الصعيد الإقليمي. بل لن يكون مثل هذا التدبير صكاً حقيقياً بشأن عدم الانتشار، إذ إن نطاقه الضيق سيسمح بتحويل المخزونات القائمة والمخزونات المستقبلية، عبر الطرق التي فتحتها الإعفاءات الخاصة، لإنتاج أسلحة نووية.

لقد سمعنا إشارات متكررة إلى ولاية شانون باعتبارها الأساس لمعالجة مسألة المخزونات. وهذا النوع من الغموض البناء الوارد في ولاية شانون ربما كان كافياً في عام ١٩٩٥ أو بعد ذلك بقليل، ولكنه بالتأكيد ليس كذلك في الظروف الراهنة.

وفي ضوء التطورات التي تشهدها منطقتنا، والتي أشرنا إليها بالتفصيل في الماضي، لا يمكن معالجة المسألة بأي نوع من الغموض البناء، وإنما بطريقة مباشرة جداً. ولقد لاحظنا أن بعض البلدان تحدثت في الماضي عن إجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة خارج مؤتمر نزع السلاح. ويمكن الحكم على الحكمة من هذا النهج من واقع تجارب أخرى مماثلة. فالدول غير المشاركة في المفاوضات التي لها تأثير على مصالحها الأمنية القومية الأساسية، لن ترغب في الموافقة على النتائج المتوصل إليها دون مشاركتها.

وفي رأينا أن قرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تزال هي الإطار الدولي الوحيد، المعتمد بتوافق الآراء، الذي ينظم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وينظم أيضاً هدف هذه الآلية ومبادئها. وتعتقد باكستان، والأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلدان حركة عدم الانحياز، أن مسألة نزع السلاح النووي قد حان وقت التفاوض بشأنها في إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو الغرض الأساسي لمؤتمر نزع السلاح، وعليه أن يشرع في ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أولاً أن يعلّق على موقف بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذه المعاهدة تهدف أساساً إلى عدم السماح بالتحسين النوعي للأسلحة النووية الموجودة أو باستحداث أية أنواع من الأسلحة النووية، وذلك بحظر جميع أنواع التجارب النووية التي تصاحبها تفجيرات نووية انشطارية في الهواء، وفي الفضاء الخارجي، وتحت الماء، وتحت الأرض. وبناءً على ذلك، لا يُسمح لجميع الحكومات التي وقعت وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإجراء تجارب نووية أو تفجيرات أخرى خارج بلدانها ولا بالمشاركة في أي إجراء يخرّض أو يشجّع على القيام بمثل هذه التفجيرات. وبإيجاز، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المعاهدة في القضاء بشكل أساسي على إمكانيات استحداث أسلحة نووية. وبمجرد أن تصبح هذه المعاهدة نافذة وحيوية، لا شك أنها ستسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الأمان والاستقرار في العالم. غير أن هذه المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ رغم مرور ١٦ سنة على اعتمادها. فما سبب ذلك إذاً؟ السبب هو أن الوضع الراهن المتعلق بنزع السلاح النووي بعيد جداً عن الوضع المثالي للمعاهدة. ففي رأينا أن التخلص الفعلي من الترسانات النووية الضخمة شرط مسبق لإنفاذ المعاهدة. غير أن عمليات نزع السلاح النووي الجارية حالياً في العالم لا تحرز تقدماً مرضياً نتيجة للخلافات والنزاعات فيما بين مصالح القوى النووية الكبرى.

فإذا تجنبنا التخلص الكامل من الأسلحة النووية الموجودة ونفذنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيؤدي ذلك إلى تفاوت واختلال شديدين في أمن كل دولة، وإلى عواقب

لا يمكن تداركها على السلام والاستقرار العالميين. لقد سجّل العالم، حتى نهاية عام ٢٠٠٩، ما مجموعه ٢٠٥٤ تجربة نووية أجرى ٩٩,٩٩ في المائة منها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، لم يوجه سفير ألمانيا كلمة واحدة إلى القوى الكبرى صاحبة هذا المسلك، ولكنه أعرب عن تهجه الأحادي الجانب بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. لقد أحرقت القوى النووية العديد من التجارب النووية وأقامت ترساناتها النووية بأقصى ما في وسعها، وبذلك احتكرت الأسلحة النووية. ولذلك لا حاجة لها إلى مزيد من التجارب النووية، ولا يزال بإمكانها، اعتماداً على ترساناتها النووية القائمة، أن تمارس نفوذها على نحو ما تريد على الساحة الدولية، بوصفها قوى نووية. وفي ضوء الوضع الراهن، لا يمكن لبلدان مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تأخذ بمجدية مسألة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظراً إلى أن هذه البلدان تمر بظروف خاصة تخرج عن سيطرتها، إذ تحتاج إلى التزود بوسائل ردع نووية للدفاع عن النفس تمكّنها من التصدي للتهديدات النووية المباشرة الصادرة عن القوة النووية العظمى الوحيدة في العالم. ولن يتسنى منح جميع الدول التزاماتها وحقوقها في الواقع العملي وعلى نحو عادل ومنصف إلا بعد إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وشريطة التخلص الكامل من الأسلحة النووية على نطاق عالمي. ولكي تكون هذه المعاهدة فعالة في الواقع العملي، ينبغي أن تكون شروطها المسبقة جاهزة، وأن تفي القوة النووية الرئيسية بمسئولياتها وواجباتها وأن تبذل جهودها من أجل الإزالة الكاملة لمصدر الحرب النووية في العالم.

سيدتي الرئيسة، من المؤسف أن ألمانيا استغرت اليوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو بالغ في هذه القاعة، بل أدانت ما اتخذته قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تدابير قوية للدفاع عن النفس لمواجهة التهديدات النووية الصادرة عن القوة الخارجية. ولم تقدم ملاحظات سفير ألمانيا أية مساعدة من أجل تسوية الوضع الراهن البالغ الصعوبة في شبه الجزيرة الكورية. ويغتنم وفد بلدي هذه المناسبة لكي يبلغ سفير ألمانيا بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض تماماً، مثلما فعلت في الماضي، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو القرار الذي طُبع منذ فترة قصيرة. إن هذا القرار يمثل انتهاكاً سافراً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما تعلمون جيداً. واعتقد جازماً أن هناك قوات مسلحة هائلة تقف وجهاً لوجه على الجانبين في شبه الجزيرة الكورية. فمن واقع هذا الوضع، ما هي لغة التهديد التي كانت تتكلم عنها ألمانيا؟ دعوني أوجه سؤالاً إلى ألمانيا. هل يمكنك أن تقفي موقف المتفرج من أي غزو يشنه معتدون أجانب؟ إننا لن نكرر الحديث اليوم بالتفصيل عن إجراءاتنا المضادة للحاسمة، حيث ذكرنا ذلك بالفعل أكثر من مرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، إن موقف بلدي من مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، على نحو ما بيّناه في مناسبات عديدة سابقة، معروف جيداً للمؤتمر. ومع ذلك، أود أن أضيف بضعة تعليقات.

أولاً، أود أن أشدد على أن السياسة الأمنية لتركيا تستبعد إنتاج واستعمال جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. إننا نؤيد نزع السلاح على نطاق عالمي وشامل، وندعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأمن الدولي عن طريق إجراءات متعددة الأطراف في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

إن تركيا، بوصفها طرفاً في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بعدم انتشار وفي نظم مراقبة الصادرات، لا تألو جهداً في المساهمة في تحقيق عالمية هذه الصكوك والنظم وتنفيذها بفعالية. ونعتقد أن نجاح جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يتوقف على التنفيذ الفعال لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في العام الماضي، كانت بداية طيبة لجولة جديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجدوننا الأمل في أن تكون الدورة الثانية، المقرر عقدها هنا في جنيف، فرصة جيدة أيضاً لمواصلة استعراض حالة تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بخطة العمل هذه، نأسف لإرجاء عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وناشد جميع الأطراف المعنية أن تواصل العمل مع ميسّر هذا المؤتمر والداعين إلى عقده لكي يُعقد في أقرب وقت ممكن.

وبناءً على ما تقدم ذكره، أود أن أشدد على أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، له دور مهم ينبغي أن يؤديه. ولذلك، تأمل تركيا في تنشيط المؤتمر بفضل جهود أعضائه الحاليين، وفي معالجة شواغل جميع الدول الأعضاء، والتغلب على الجمود الراهن. ونأمل أيضاً أن يبدأ العمل الجاد بشأن جميع المسائل الأساسية عن طريق برنامج عمل توافقي. وتعتقد تركيا، مثل العديد من الوفود الأخرى، أن المؤتمر، بما يتمتع به من ولاية وعضوية ونظام داخلي، يمكنه أن يؤدي مهامه.

لقد أيدت تركيا قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونأمل في أن يساهم فريق الخبراء الحكوميين، المنشأ بموجب هذا القرار، في جهود نزع السلاح العالمية وأن يساعد المؤتمر على مواصلة عمله.

إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون لبنة مهمة في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومن شأن ذلك أيضاً أن يمهد الطريق لتحقيق تقدم

موازٍ بشأن البنود الأساسية الأخرى من جدول الأعمال. ولضمان بداية طيبة للمفاوضات، ينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج هذه الأسلحة والتقيد بهذا الوقف. وأخيراً، من شأن معاهد لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بعد نجاح المفاوضات المتعلقة بها، أن تفرض حداً كيميائياً على المواد الانشطارية المصممة لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ومع ذلك، ترى تركيا أن المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة ينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية. ولذلك ينبغي لأية معاهدة كبرى تُبرم مستقبلاً أن تشمل مسألة المخزونات والتحقق الفعال. وغني عن البيان أن جميع بواعث القلق الوطنية بشأن معاهدة محتملة من الممكن، بل ينبغي، أن تُطرح أثناء المفاوضات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي أولاً أن يضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى في الترحيب بالبيان الذي أدلت به ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وأن يعرب عن اهتمام بلدنا بالدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في تعزيز مبدأ نزع السلاح والسلام والأمن الدولي بشكل عام، ودعمه لهذا الدور.

ويتقدم وفد الجزائر إليك، سيدتي الرئيسة، بالشكر لإتاحة الفرصة لنا لمناقشة مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإذا يسرنا أن نشارك في هذه المناقشات، نود أن نؤكد مجدداً تأييدنا لبدء المفاوضات في إطار المؤتمر بشأن معاهدة تتعلق بهذا الموضوع في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن، استناداً إلى التقرير الوارد في الوثيقة CD/1299 التي اعتمدها المؤتمر في آذار/مارس ١٩٩٥، والعناصر الواردة بها، بما في ذلك الولاية المنصوص عليها في تلك الوثيقة.

ونحن نرى أن إبرام معاهدة من هذا القبيل، وفقاً للمعايير المدرجة في الوثيقة CD/1299، يمثل إجراءً مهماً في مجال عدم الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية وإسهاماً في مساعي نزع السلاح النووي.

ويود وفد الجزائر اليوم أن يقدم آراءه بشأن بعض المسائل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند صياغة هذه المعاهدة.

أولاً، فيما يتعلق بالتعريف، يضم وفد الجزائر صوته إلى صوت الوفود التي ترى أن التعريف الواردة في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تشكل أساساً للتعريف التي ستدرج في المعاهدة.

وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، على نحو ما أشار إليه وفد بلدي في بيان أدلى به في الجلسة العامة المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام، لن تكون مثل هذه المعاهدة

مجدية إلا إذا ركزت بشكل أوسع نطاقاً على مسألة نزع السلاح. وعلى ذلك، فإننا نرى أن المعاهدة ينبغي أن تُطبق على الإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية وكذلك على المخزونات الموجودة من هذه المواد، وفقاً للوثيقة CD/1299.

وينبغي للمعاهدة المنشودة أن تكون أساساً للتخلص من المخزونات الموجودة، ونود في هذا السياق أن نذكر زملائنا بالبيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٢١، الصادر في عام ١٩٩٨ تحت الرمز CD/1549، والذي ينص على أن المعاهدة يجب أن تشكل تديراً لنزع السلاح النووي وخطوة أساسية نحو التخلص الكامل من الأسلحة النووية، وأن المعاهدة ينبغي أن تعزز التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونسجاً على نفس المنوال، فإن المسائل التي يتواصل طرحها الآن في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن تخصيص اليورانيوم والمخاوف المتعلقة بانتشاره بعد تخصيصه تبعث لدينا الأمل في أن ينشئ مثل هذا الصك آليات وتدابير متعددة الأطراف تكفل أيضاً الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يبدد هذا الصك في الوقت نفسه المخاوف وبواعث القلق إزاء تحويل المواد النووية نحو استخدامات محظورة.

وتمثل إحدى سمات الصك الجديد التي نسعى إلى تحقيقها في إدراج مبدأ عالمية نزع السلاح النووي، وذلك بضمان توجيه جميع المواد الانشطارية الناتجة عن تفكيك الأسلحة النووية نحو الأغراض السلمية.

ولا غنى عن التحقق من أجل بناء الثقة الضرورية بين الدول الأطراف، وإرساء قواعد الشفافية بشأن برامجها النووية، وضمان وفاء الدول بالتزاماتها. والغرض من تدابير التحقق هو ضمان عدم إنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وعدم تحويل هذه المواد إلى هذا الغرض.

وفي هذا السياق، ولكي تتسم المعاهدة بالمصداقية، يجب أن تركز على نظام للتحقق يمكن من اكتشاف وردع جميع الانتهاكات في الوقت المناسب. وينبغي أن يستند نظام التحقق هذا إلى نظام ضمانات يشمل جميع مرافق تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، لضمان عدم إنتاج المواد الانشطارية، ومراقبة ورصد استخدامها، واكتشاف أي شكل من أشكال إنتاجها في الوقت المناسب.

ورغم ذلك، هل بمقدور نظام ضمانات يقتصر على هذه المرافق أن يكفل عدم تخصيب اليورانيوم وعدم فصل البلوتونيوم من الوقود المستنفد؟ في رأينا أن مثل هذا النظام غير كافٍ. وتستلزم أية آلية للتحقق ذات فعالية كافية لاكتشاف أي نشاط محظور اتخاذ تدابير أكثر تطوراً وأوسع نطاقاً وأكثر شمولاً، تغطي جميع المرافق والمواد الانشطارية، سواء الموجهة للأغراض المدنية أو العسكرية، فضلاً عن المرافق التي لم تعد تعمل. وقد يبدو هذا النهج

المطالب بالحد الأقصى غامضاً جداً للبعض، أو ربما غير واقعي، ولكننا نعتقد أن هذا النهج هو الحل الفعال الوحيد والسبيل الوحيد للمضي قدماً إلى الأمام.

ومن الممكن أن يركز نظام الضمانات الخاص بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية على الأحكام ذات الصلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى تعاريف المواد الانشطارية الواردة في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعتقد أن أية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ستكون لها نفس أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات اللاحقة المتعلقة بالضمانات، المبرمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك يجدر بنا أن نتساءل لماذا ينبغي أن يكون للصكين آليات تحقق مختلفة.

ويتطلب أي نظام ضمانات يكفل الحظر الفعال إمكانية الوصول إلى مجموعة كافية من المعلومات المتعلقة بإنتاج المواد الانشطارية وبكمية وطبيعة المخزونات. وينبغي أن يتضمن النظام أيضاً قوائم جرد مفصلة للمواد الانشطارية المخصصة للاستخدام المدني والعسكري، بما في ذلك المواد الناتجة من تفكيك الرؤوس الحربية النووية بموجب المعاهدات الثنائية الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي أو من خلال إجراء من أحادي الجانب.

وينبغي أن تؤخذ اعتبارات الفعالية والتكاليف في الحسبان عند اتخاذ قرار بشأن الهيئة التي ستكلف بمهمة التحقق. وينبغي أن تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مهماً في هذا الصدد، بالنظر إلى ما تتمتع به من خبرة عملية ودراية وتجربة في مجال عدم الانتشار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، نود أن نبدأ بالإشارة مجدداً إلى أن الهند تؤيد التبكير ببدء العمل الموضوعي في إطار مؤتمر نزع السلاح، على أساس برنامج عمل. وقد ذكرنا في الأسبوع الماضي أن مسألة نزع السلاح النووي كانت ولا تزال أولى أولويات الهند. ودون الإخلال بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح النووي، فإننا ندعم التفاوض في هذا المحفل بشأن معاهدة عالمية غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وتلبي مصالح الأمن القومي للهند. وسوف تشارك الهند، بوصفها دولة حائزة لأسلحة نووية وعضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، في المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة المنشودة.

لقد اتخذنا موقفاً ثابتاً منذ وقت طويل في دعمنا للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكانت الهند أحد المشاركين في تقديم قرار الجمعية العامة 48/75L المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي اعتمد بتوافق الآراء، والذي وضع تصوراً لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، باعتبار هذه المعاهدة إسهاماً مهماً في عدم الانتشار

بجميع جوانبه. لقد انضمنا إلى توافق الآراء في إطار المؤتمر لإنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك في عام ١٩٩٥، ومرة أخرى في عام ١٩٩٨. وبالمثل، لم تقف الهند حجر عثرة أمام توافق الآراء بشأن برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 التي نصت على جملة أمور، منها إنشاء فريق عامل للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وانضمت الهند إلى توافق الآراء الدولي الذي تحقق في عام ١٩٩٣ بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إذ عبّر هذا التوافق بوضوح عن الفهم المشترك للهدف الأساسي للمعاهدة. وتمثل ولاية المعاهدة المقترحة، التي يبينها صراحة القرار 48/75L وأكدها مجدداً تقرير شانون (CD/1299)، في التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد تأكدت مجدداً هذه الولاية في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ في القرارات التي اتخذها المؤتمر بتوافق الآراء، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إننا لا نحبذ إعادة فتح الحديث عن هذه الولاية التي حظيت بتوافق آراء دولي منذ فترة طويلة. ولا ينبغي أن تساورنا الأوهام بشأن معارضة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فهذه المسألة لا تم الهند وحدها، وإنما تم المجتمع الدولي ككل.

إن تأييد الهند لإجراء مفاوضات في إطار المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتمشى مع رغبتنا في تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي الذي يضيف قدراً من إمكانية التنبؤ الاستراتيجي ويشكل منطلقاً لجهود نزع السلاح النووي العالمية في المستقبل. وانطلاقاً من هذا الهدف ومن رسالة المؤتمر، من الضروري أن تشارك جميع البلدان المعنية في هذه المفاوضات في إطار المؤتمر وأن تسهم في إنجازها. وفي الختام، ينبغي أن يُسمح للمؤتمر بأن ينفذ ولايته كمحفل تفاوضي، بأن يبدأ المفاوضات على أساس قرار يُتخذ مبكراً بشأن برنامج عمله. ومن المؤسف أن المؤتمر مُنع، بذريعة أو بأخرى، من بدء العمل الموضوعي في السياق المباشر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أو، في ذلك الإطار، بشأن المسائل التي تحظى بدعم قوي من أعضاء المؤتمر، سواء نزع السلاح النووي أم ضمانات الأمن السلبية أم منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وبينما يجب مواصلة الجهود المتعلقة بالمسألة الأخيرة، نرى أن المجتمع الدولي يدعم بقوة التأكيد بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند، ولا يوجد متكلمون آخرون في

القائمة.

بما أن هذه هي الجلسة العامة الأخيرة تحت رئاسة الهند، أود أن أقدم في بضع دقائق، إذا أذنتم لي، بعض التعليقات بشأن تجربة الأسابيع القليلة الماضية.

لقد تشرفت الهند برئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الأربعة الماضية. وأود أن أشكركم أيها الزملاء على ما قدمتموه من دعم لوفد الهند لإنجاز عملنا، وعلى صراحتكم واستعدادكم للمشاركة في الآراء. لقد سعيت إلى التشاور مع كل وفد في هذه القاعة وإلى إمعان

التفكير في جميع الآراء وأخذها بعين الاعتبار، لا سيما ما يتعلق منها بالخطوات التي يمكن اتخاذها لكي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بعمله الموضوعي. وسأعود إلى هذه النقطة بعد لحظات.

لقد شرفنا، في الأسابيع الأربعة الماضية، بالترحيب في المؤتمر بأحد عشر متكلماً رفيع المستوى عرضوا آراءهم بشأن أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وبشأن دور المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح. ودون الإخلال بالعمل المستمر المتعلق بمحاولة وضع مشروع برنامج عمل، لقد عقدنا أيضاً جلسات عامة مخصصة بشأن موضوعين أساسيين خضعوا للنقاش في المؤتمر، هما نزع السلاح النووي ومعاودة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسرني أننا جميعاً اغتئنا هذه الفرص لكي نبحث التطورات الجديدة ونحدّث مواقفنا، لا سيما أن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالنا تُناقش الآن وستُنقاش مستقبلاً في محافل أخرى.

وكما ذكرت منذ قليل، لقد سعيت إلى التماس آراء جميع الوفود بشأن الطريق الذي يمكن أن نسلكه. ومن واجبي كرئيسة للمؤتمر أن أنقل إليكم ما سمعته خلال المشاورات، وأن أحاول بلورة بعض الاستنتاجات الأولية. ويحدوني الأمل في أن يكون لهذه الاستنتاجات بعض الفائدة للرئيس القادم، زميلي وصديقي سفير إندونيسيا.

أولاً وقبل كل شيء، لقد أعرب عدد كبير من الزملاء، الممثلين لجميع المجموعات الإقليمية، عن تقديرهم للجهود التي بذلها سلفي، سفير هنغاريا، في إعداد وعرض مشروع برنامج العمل. ومن المؤسف أن هذا النص لم يحظ بتوافق الآراء. وقد أدى ما حدث في مستهل دورتنا إلى شعور العديد من الوفود بأن مواصلة العمل على أساس الوثيقة CD/1948 قليل الجدوى. ومع ذلك، ترى بعض الوفود الأخرى جدوى محتملة في مواصلة التشاور من أجل تحديد العقبات التي تنطوي عليها الوثيقة ومعالجتها.

وفي هذا السياق، يجدر بي أن أشير إلى ما أبدي من ميل قوي إلى التعامل مع مسألة نزع السلاح النووي بشكل منفصل عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على نحو ما جرى في الماضي ووفقاً لما هو مدرج في الوثيقة CD/1864.

وانطلاقاً من هذه التصورات المتعارضة، يساورني أنا أيضاً شعور قوي بأن توافق الآراء قد لا يكون ممكناً إذا تلاعبنا بالولايات المذكورة في الوثيقة CD/1948.

وفي هذا السياق، سألتُ الوفود عن أي نهج آخر يمكن اتخاذه في هذه المرحلة فيما يتعلق ببرنامج عمل. وأبدت وفود عديدة تخوفها من أن يؤدي تكرار الفشل في اعتماد برنامج عمل إلى تفاقم الشعور بالإحباط من المؤتمر، ولذلك دعت هذه الوفود إلى بذل محاولة جديدة إذا ما أتيحت بالفعل فرصة معقولة للنجاح. وحتى ذلك الحين، ستكون الوثيقة CD/1864 هي مرجعنا. وقد صاحب ذلك شعور قوي بأن الجهود الرامية إلى وضع برنامج عمل ينبغي أن

تستمر في أية حالة، وبأن أية فرصة للعودة إلى توافق الآراء الذي تحقق في أيار/مايو ٢٠٠٩ ينبغي اغتنامها إذا لاحت هذه الفرصة.

وقد سألت زملائي أيضاً عما إذا كان يمكن أن تترافق جهودنا الرامية إلى الاتفاق على برنامج عمل مع مواصلة المناقشات الموضوعية بشأن جدول أعمال المؤتمر على النحو الذي أتبّع في السنوات القليلة الماضية، سواء في إطار هيكل أنشطة أم في شكل جلسات عامة تُكرس لهذه المسائل. وقد انطوت بعض الردود على شكوك واضحة، إذ رأى البعض أن هذه المناقشات متكررة وتنتقص من الولاية الأساسية لهذا الحفل، وهي التفاوض. وفي الوقت نفسه، رأى عدد من الوفود أنه من المفيد إتاحة مثل هذه الفرص للمناقشات الموضوعية مع الأخذ في الاعتبار أيضاً التطورات الحديثة المتعلقة بالمسائل الأساسية.

ومما سرّني أن المرونة التي أبدتها أعضاء المؤتمر أتاحت لنا مثل هذه الفرصة لمناقشة مسألتين من المسائل الأربع الأساسية، وآمل أن يُتاح لنا في المستقبل مزيد من الفرص.

ويجدر بي أيضاً أن أشير إلى أنني سمعت من عدد من الزملاء، من مجموعات إقليمية مختلفة، رغبة في محاولة اتخاذ نهج بسيط، وهو ما يُشار إليه أحياناً باسم برنامج العمل المبسط أو الخفيف. وهؤلاء الزملاء يميلون إلى الاتفاق في الرأي، في الواقع، مع من يتشككون في قيمة المناقشات العامة المواضيعية، ويعتقدون أن الأمر الأهم هو ألا يكون مكان المناقشات المواضيعية هو الجلسات العامة وإنما الهيئات الفرعية، وأن من الممكن أن يعد رؤساء الهيئات الفرعية المذكورة أو رئيس المؤتمر تقارير عن وقائع هذه المناقشات. وقد أعرب عن باعث قلق بشأن هذا النهج، هو صعوبة التوفيق بين هذا النهج وبين ولاية المؤتمر بوصفه محفلاً للتفاوض. ورداً على ذلك، ذكر بعض الزملاء أنهم يوافقون على أن المؤتمر هو في الأساس هيئة تفاوضية، ولكن من المهم الحفاظ على مصداقية المؤتمر وتمكينه من إجراء مناقشات مهمة عن مسائل نزع السلاح الجارية. ودُكر أيضاً أن ما يسمى برنامج العمل المبسط سيكون تدبيراً مؤقتاً أو مبدئياً دون الإخلال ببرنامج العمل التقليدي، مثل برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 أو أي برنامج عمل آخر من هذا القبيل يوضع في المستقبل. وأعتقد أن الوفود الداعية إلى ذلك النهج قد تحتاج إلى التشاور والعمل على وضع وتوضيح محتوى أي برنامج عمل مبسط محتمل، مع مراعاة بواعث القلق التي أبدت في هذا الصدد والإمكانات التي ينطوي عليها النظام الداخلي للمؤتمر.

الزملاء الموقرين، لقد حاولت أن أنقل إليكم بأقصى دقة ممكنة مختلف الآراء وبواعث القلق التي تشاركت فيها خلال الأسابيع القليلة الماضية. ولقد توصلت، في سياق هذه المناقشات، إلى استنتاج مؤكد، هو أنه، بالنظر إلى تباعد وجهات النظر المختلفة بشأن محتوى أي برنامج عمل مقبول، وبشأن المعيار الذي لدينا وهو الوثيقة CD/1864، فإن النهج العملي الأمثل في الوقت الراهن هو أن تستمر رئاسة المؤتمر في التواصل مع جميع الزملاء وأن تدعم المناخ التشاوري من أجل دفع المسيرة إلى الأمام. ونظراً إلى عدم وجود أساس مشترك كافٍ في

الوقت الراهن لطرح مشروع برنامج عمل جديد، فلم يكن ذلك الخيار متاحاً لي. وأترك مسألة السعي المستمر إلى إيجاد أساس مشترك في الأيدي الأمينة لرؤساء المؤتمر القادمين.

وبعد أن تحدثت إلى الكثير من الزملاء وتشاروت معهم على أوسع نطاق ممكن، يسرني أن أبلغكم أنه رغم الإحباط المبرر الذي يشعر به العديد من الأعضاء نتيجة عدم القيام بعمل موضوعي، بما في ذلك المفاوضات، استناداً إلى برنامج عمل متفق عليه، يسود شعور بأن المؤتمر يؤدي مهمة فريدة من نوعها. لقد تمكّن المؤتمر، بفضل الإرادة السياسية المطلوبة التي أبدتها المجتمع الدولي، من تجاوز مرحلة المناقشات إلى مرحلة التفاوض بشأن الصكوك. وهذه هي المهمة التي أمامنا، وهي مهمة نبيلة بالنظر إلى ما تقدمه المعاهدات المتفاوض بشأنها في المؤتمر من إسهام لا غنى عنه ولا بديل عنه في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، أتمنى لزميلي سفير إندونيسيا التوفيق في جهوده في إدارة مؤتمر نزع السلاح في الأسابيع القادمة.

وأكرر أيضاً شكري لجميع الوفود والرؤساء الآخرين لهذه الدورة وللأمانة، بقيادة الأمين العام للمؤتمر، ولا سيما مترجمينا الشفويين، على ما قدموه من دعم خلال هذه الدورة. وبما أنه لا توجد طلبات أخرى لأخذ الكلمة، نختتم بهذا أعمالنا لهذا اليوم.

ستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء المقبل، ١٩ آذار/مارس، في الساعة ١٠/٠٠. وقد فهمت من المشاورات التي أجريتها مع سفير إندونيسيا، وهو الرئيس القادم للمؤتمر، أن الجلسة العامة المقبلة ستُكرّس لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وستُكرّس الجلسة التالية لها لمسألة ضمانات الأمن السلبية. وأختتم بذلك هذه الدورة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.